البحوث

التنظيم القبلي والاجتماعي التقليدي في حضرموت ١٩٠٠ ـ ١٩٦٧

د : عادل أحمد الكسادي*

ملخص الدراسة :

لايزال موضوع التنظيم القبلي والاجتماعي في اليمن يحظى باهتمام الدارسين ويمثل باستمرار إشكالية علمية يدور حولها العديد من التساؤلات في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع اليمني، فالتشكيلات القبلية والاجتماعية تظهر بأشكال وتجليات متعددة في واقع الحياة الاجتماعية المعاصرة متخذة في بعض الأحيان من العرف القبلي والاجتماعي التقليدي منطلقا لتسويغ فعلها وسلوكها وتنظيم علاقتها الاجتماعية.

تكرس الدراسة اهتمامها بدراسة التنظيم القبلي والاجتماعي التقليدي في حضرموت والتعرف على خصوصية هذا التنظيم باعتبار أن هذا المجتمع يخضع لنظام تراتبي معقد يعود في تنظيمه إلى أطر مختلفة تحدد مكانة المرء ووضعه الاجتماعي، وأمكن تحديد ذلك من خلال التعرف على طبيعة النظام التراتبي وتعيين المراتب الاجتماعية الذي يتشكل منها، ووصف النظام الذي يحكم التميز الاجتماعي، وتستخدم الدراسة مدخلا تحليليا لفهم مقومات وآليات التنظيم الاجتماعي في حضرموت، يستند على مفهوم المرتبة الاجتماعية Social Strata كأداة وصفة تحليلية، وتستخدم الدراسة في سعيها لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي والتاريخي، كما تعتمد على نظرية التدرج الاجتماعي في النظر إلى المراتب الاجتماعية على أساس المكانة الاجتماعية.

المقدمة :

تكتسب دراسة التنظيم القبلي والاجتماعي أهمية حيوية لتأثره بالتطورات التي تشهدها المنطقة منذ أكثر من ثلاثة عقود . وقد شهدت حضرموت منذ بداية هذا القرن تطورات سياسية

* أستاذ مساعد في علم الاجتماع ـ جامعة عدن .

واقتصادية وثقافية هامة ساهمت في إعادة ترتيب الخريطة الطبقية للمجتمع حيث تعرضت هذه الخريطة لتعديلات جوهرية وأدت إلى إعادة توزيع القوى الاجتماعية الأمر الذي أحدث تغيرات في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مرحلة لاحقة .

إن الفترة الزمنية من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٦٧ هي الفترة التي شهدت ثبات وتحول الخريطة الاجتماعية في آن واحد في مرحلة ما قبل الاستقلال ، ففي هذه الفترة شهدت حضرموت وبدعم من بريطانيا تعزيز سلطة الحكم القعيطي والذي امتد نفوذه بعد توقيع معاهدة الحماية الجديدة مع بريطانيا عام ١٩١٨ ليشمل أغلب مناطق حضرموت على أنقاض العديد من الإمارات التي كانت تتجاذب المنطقة لعدة مئات من السنين ، والحكم الكثيري والذي انحصر نفوذه في مناطق محدودة من حضرموت الداخل[١] . وكانت هذه الفترة بداية للتدخل الفعلي لبريطانيا في حضرموت .

وفي هذه الفترة المحددة للدراسة حدثت تغيرات داخلية في منطقة حضرموت أهمها البدايات الحقيقية لسيطرة الدولة على معظم مناطق حضرموت وإخضاعها لسلطة الدولة وقوانينها وإلغاء الكثير من الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض المراتب والفئات الاجتماعية مما أدى إلى اضمحلال تأثيرها الاجتماعي[٢] .

وفي فترة متأخرة أدت المتغيرات على الساحة العربية وظهور النزعة القومية والأفكار التحررية إلى تأثر أبناء المنطقة وخاصة الشرائح المتعلمة وغالبية المجتمع بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية بهذه الاتجاهات الجديدة والذي أدى بدوره إلى ضعف نظام التراتب الاجتماعي .

وكان لبزوغ الحركة الوطنية متغير رئيسي ساهم في زعزعة النظام التراتبي وساهم في إضعاف تأثيره في مقابل بروز الأفكار التحررية ومفاهيم الحرية والعدل والمساواة ، فضلا عن تأثر البلاد بالهجرة إلى الدول المجاورة وتأثير وسائل الاتصال الحديثة على الأفكار والمفاهيم السائدة في ذلك الوقت ، لذلك كله تعتبر الفترة منذ بداية القرن الحالي إلى الستينات منه هي الفترة التي شهدت استمرار مظاهر النظام التراتبي وفي الوقت ذاته بدايات تغييره وضعف تأثيره في الحياة الاجتماعية .

موضوع الدراسة وأهدافها:

يتميز التنظيم الاجتماعي في حضرموت بخصوصية متفردة حيث كان هذا المجتمع يخضع لنظام تراتبي معقد يعود في تنظيمه إلى أطر مختلفة تحدد مكانة المرء ووضعه الاجتماعي . لهذا

تكرس هذه الدراسة الاهتمام بموضوع التنظيم الاجتماعي والقبلي التقليدي في حضرموت في عهد الدولتين القعيطية والكثيرية في ظل الحكم البريطاني وحتى الحصول على الاستقلال من بريطانيا في عام ١٩٦٧ عندما أصبحت جزءا من جمهورية اليمن الجنوبي .

أما أهداف الدراسة فيمكن تحديدها في العناصر التالية :

١ ـ التعرف على طبيعة النظام التراتبي في حضرموت وتعيين المراتب الاجتماعية التي يتشكل منها .

٢ ـ وصف النظام الذي يحكم مسألة التمايز الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية الذي تحكم هذا النظام التراتبي .

٣ ـ الكشف عن خصوصية النظام التراتبي في حضرموت وتمايزه بنائيا ووظيفيا عن النظم السائدة في المنطقة .

أهمية الدراسة

يعتبر موضوع القبيلة والتنظيم الاجتماعي في اليمن من الموضوعات التي تحظى باهتمام الدارسين ، ويشكل محورا علميا رئيسيا عند محاولة دراسة البناء الاجتماعي ولا يزال يحظى بالاهتمام ليس في الأوساط العلمية المحلية وإنما بدرجة رئيسية لدى الدارسين الأجانب ، كما أن هذا الموضوع يثير العديد من التساؤلات خاصة وأن القبيلة تأخذ أشكالا وتجليات جديدة في واقع الحياة الاجتماعية المعاصرة ، ولهذا فإن هذه الظاهرة بحاجة إلى مزيد من الدراسات لسبر أغوارها ومعرفة أبعادها المعقدة وتأثيراتها على أنماط الفكر والسلوك ومنظومة القيم والعلاقات الاجتماعية .

وتكتسب دراسة التنظيم القبلي والاجتماعي في حضرموت أهمية حيوية من الناحيتين المعرفية والتطبيقية ، حيث يوجد نقص واضح في الدراسات المنشورة باللغة العربية عن حضرموت ، كما أن معظم الدراسات التي تناولت التنظيم الاجتماعي ركزت اهتماماتها في مناطق شمال اليمن ولم تحظ المناطق الجنوبية باهتمامات مماثلة لمعرفة طبيعته ومحدداته وآلية استمراره ، فالتنظيم الاجتماعي في اليمن في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة للكشف عن تنوعه وتمايز مجتمعاته المحلية .

ومن الناحية المنهجية فإنه بالرغم من أن القبيلة تشكل مفهوما محوريا لفهم بنية المجتمع في اليمن ، فإنه لا يمكن أن يشكل بمفرده أداة وحيدة للفهم والتحليل في ظل تباين وتمايز التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع اليمني في كليته ، وهنا تأتي أهمية الاستعانة بأدوات مفاهيمية منسجمة ومناسبة لطبيعة مجتمع الدراسة وخصائصه المتفردة «فلم يعد من المفيد فكريا ولا منهجيا وضع مجتمعات متباينة في سلة ووصفها بأنها قبلية في حين أنها تختلف في أشكال تنظيمها ، كما أن وضع مجتمع في فئة معينة على أساس عنصر واحد من العناصر التي يتألف منها هو عرض مشوه للواقع الاجتماعي»[٣] .

هنا يشكل مفهوم المرتبة الاجتماعية Social Strata أداة رئيسية للتحليل ، ذلك لأن المجتمع الحضرمي إضافة إلى كونه مجتمعا قبليا في بعض مناطقه فإنه من الصعوبة بمكان استخدام القبيلة كمفهوم وحيد للتحليل ، فهذا المجتمع في غالبيته مجتمع مدني في مناطقه الحضرية ، ففيه لا تشكل الجماعات السكانية تجمعات قبلية كما هو حال الشمال وإنما تشكل مراتب اجتماعية مدنية ، تحتل كل مرتبة مكانة اجتماعية في السلم الاجتماعي الحضرمي ، وإلى جانب تلك المراتب تنتشر التجمعات السكانية البدوية وشبه البدوية محتفظة بعلاقات مهمة مع المناطق الحضرية .

ومن الناحية العملية فإن معرفة خصوصية التنظيم الاجتماعي يساعد على فهم مختلف أنماط الفعل الاجتماعي والسياسي لمختلف الجماعات والفئات مما يوفر أساسا علميا لكيفية التعامل مع هذا المجتمع وظواهره على نحو يفيد كافة الأطراف ، كما يساعد على فهم الظروف المختلفة وإدارة المجتمع بطرق موضوعية وإنسانية لتجنب أي محاولات استفزازية تعرض جهود المجتمع للتشتت والضياع ، ومصالح ومعيشة الجماعات السكانية والوطن للاختلال والتدهور[٤] .

إنه مع إدراكنا غياب الكثير من ملامح التنظيم الاجتماعي التقليدي في حضرموت وظهور المجتمع المدني على أثر عملية حراك اجتماعي تاريخية مر بها هذا المجتمع خلال ربع القرن الماضي ، فإن ملامح جديدة قد ظهرت بعد التغيير البنيوي السياسي والاقتصادي وتغير الخيارات السياسية بداية من عقد التسعينيات مفسحة المجال لقيم اجتماعية تقليدية بالظهور بعد كمون استمر ردحا من الزمن ، ورغم انتفاء الشروط الاقتصادية التي كان يقوم عليها التنظيم التقليدي ، فإن تخلف البنية الاقتصادية الحالية وضعف وشكلية الممارسة الديمقراطية واستشراء الفوضى

السياسية والأمنية والفساد الإداري و المالي وعدم شعور المجتمع بالأمان على نفسه قد ساعد على توفير الأرضية المناسبة لاستعادة الأشكال الاجتماعية التقليدية كجزء من الممارسة السياسية والاجتماعية الجديدة .

مفاهيم الدراسة :

التنظيم الاجتماعي :

وهو يشير إلى الاعتماد المتبادل بين الأجزاء ، وهي خاصية جوهرية لكل الكيانات الاجتماعية الدائمة : الجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمعات ، وعادة ما يتضمن هذا المفهوم عناصر متعددة ، كالأنشطة ، العلاقات بين الأدوار ، والقيم والمعايير والمعتقدات ، والجماعات الفرعية داخل الوحدة الكبرى ، ومن النظم الاجتماعية في المجتمعات ، ويستعمل المفهوم باعتباره نوعا معينا من التنظيم ، أم مرادفا للبناء الاجتماعي(٥) .

التنظيم القبلي :

هي الوحدات الاجتماعية التي تشكل التركيب المورفولوجي للقبيلة (بيت ، فخذ ، بطن . . .إلخ) وهو تنظيم خاص بالقبيلة .

إن التنظيم القبلي يتطلب بالضرورة قيام عصبية قبلية تقوم في أساسها على علاقة القربى الدموية ونشوء وحدات قتالية شديدة البأس والفروسية والشجاعة ، وعلى هذا الأساس تنتظم القبائل في عشائر وأفخاذ وحمولات وبيوتات(٦) .

المرتبة الاجتماعية: (طبقة المكانة) :

طبقة اجتماعية تتحدد على أساس المكانة التسلسلية أو الهيبة ، وتتكون طبقة المكانة من أشخاص على مستوى متشابه من رموز الهيبة في مجتمع معين ، وتشتق هذه الرموز من طريقة الحياة ، أو نموذج المهنة ، أو الأنشطة الاجتماعية ، أو السلالة أو الأسرة ، أو عوامل أخرى تعتبر ذات أهمية خاصة في المجتمع(٧) .

ويرتبط مفهوم المرتبة الاجتماعية بمفهوم آخر وهو مفهوم التدرج الاجتماعي والذي يعكس

فكرة التباين الاجتماعي والذي ينقل بالضرورة فكرة الترتيب التسلسلي الهرمي[٨] ، وهو ترتيب تحتل من خلاله طبقة أو فئة أو جماعة مرتبة اجتماعية محددة في سلم اجتماعي هرمي يقوم على عدة اعتبارات نسبية أو إرثية أو مهنية .

وفي الوقت الذي يتحدد فيه موقع الطبقة في البناء الاجتماعي حسب علاقاتها بالإنتاج وحيازة السلع ، نجد أن جماعات المكانة تتدرج في البناء والسلم الاجتماعي حسب موقعها في البناء الفوقي للمجتمع[٩] .

البدو :

جماعات قبلية ذات أنماط معيشية متنوعة ، ومنهم البدو الرحل الذين يعتمدون في معيشتهم على الرعي ، ومنهم البدو المستقرون في الواحات والأودية ، وكل بدوي بالضرورة قبيلي وينتمي إلى أرومة قبلية ما عدا الفئات الضعيفة التي تعيش إلى جوارهم وتقدم لهم بعض الخدمات ، ولكن ليس كل قبيلي بدويا ، فالبداوة نمط معيشي معروف يعتمد على حياة الرعي والترحال أو ممارسة حرفة الزراعة بمعناها البسيط والتقليدي ، والبداوة هي حياة قبلية تعتمد على بناء تنظيمي بسيط تنعدم فيها تقسيمات العمل ويتجانس الناس في مكانتهم ووظائفهم الاجتماعية .

القبلية السياسية :

مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد أو الجماعات القائمة على تراتبية تنظيمية مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات الوشائجية[١٠] .

القبيلة [١١] :

هي مجموعة قرابية تستند أساسا إلى انحدار حقيقي أو خيالي من نسب واحد عبر خط الذكور وهي تتضمن النشاطات الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة سواء في الجماعات المستقرة أو عند البدو ، وترجع القبيلة في تكوينها إلى عوامل متعددة ومتداخلة منها وحدة المكان والمصالح ، ويمكن أن تتراوح القبيلة بين عشيرة تتألف من سلسلة أنساب متعددة إلى تجمع أكثر

ترابطا من العشائر ، ورغم أن علاقات النسب تمتد إلى ما هو أبعد من القبيلة فإنها كانت الإطار المرجعي الأمثل لأغلب المرتبطين بالقبيلة ، وتوفر القبيلة إطارا لهوية مشتركة ، ترتب حقوقا والتزامات مهمة على الأفراد المشتركين فيها .

الطبقة :

تعرف الطبقة في الأدب السوسيولوجي الماركسي بأنها مجموعة كبيرة من الناس يتميز بعضها عن البعض الآخر بموقعها في نظام الإنتاج الاجتماعي وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل وبالتالي في طرق حصولها وكمية ما تحصل عليه من الثروة الاجتماعية(١٢) ، أما الطبقة الاجتماعية في الإطار العربي المعاصر فتتحدد بثلاثة عناصر أساسية متداخلة هي(١٣) :

أولا : مواقع الأفراد والعائلات والجماعات في البنية الاقتصادية .

ثانيا : عدم المساواة في ملكية الأراضي ورأس المال أو وسائل الإنتاج بشكل عام ، وبالتالي في المكانة الاجتماعية والنفوذ .

ثالثا : التناقض بين هؤلاء الأفراد أو هذه العائلات والجماعات بسبب التفاوت في مواقعها الاقتصادية وعدم المساواة في الملكية والمكانة والنفوذ .

الدراسات السابقة :

أشارت بعض الدراسات إلى التنظيم الاجتماعي في حضرموت منها ذلك التقرير الذي أعده المستشار البريطاني في حضرموت «أنجرامس» والذي نشره في عام ١٩٣٩م(١٤) وتحدث في الفصل الخامس منه عن التنظيم الاجتماعي في حضرموت في تلك الفترة ، وقسم السكان إلى سبع طبقات أو طوائف وهم : السادة ، والمشايخ ، اليافعيون ، القبائل ، القرويون ، العبيد ، الصبيان ، وكانت هذه أول إشارة إلى طبيعة التنظيم الاجتماعي في حضرموت استندت إلى البحث الميداني ، أما المستشرق البريطاني «سيرجنت» فقد اهتم بدراسة طبقة السادة بحضرموت دون الطبقات الأخرى المكونة للمجتمع الحضرمي في مقالة «سادة حضرموت»(١٥) وهي تؤرخ لمجيء السادة إلى حضرموت واستقرارهم فيها بعد سنين من الصراع على الزعامة الدينية والروحية مع الجماعات المحلية ، كما أشارت إلى الدور الهام الذي يلعبه السادة على الصعيد الديني والثقافي وتسوية النزاعات القبلية ، وأن هناك إشارات إلى نمط حياتهم وطريقة تعاملهم

مع الآخرين ، ونظام الزواج الذي يقوم على مسألة الكفاءة وهجرتهم في القرون الوسطى والمتأخرة شرقا إلى الهند وجنوب شرق آسيا وإلى أفريقيا ، والتأثير المتبادل الذي أحدثته الهجرة على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

أما على مستوى الكتاب المحليين فقد تناول المؤرخ الأستاذ محمد عبدالقادر بامطرف التنظيم الاجتماعي في حضرموت في دراستين الأولى بعنوان «التركيب العشائري في حضرموت» ، والثانية بعنوان «نظام الطبقات في حضرموت» وهما دراستان مفقودتان لم نجد لهما أثرا في مكتبة المؤلف الخاصة ، إنما كان صاحب هاتين الدراستين يستشهد بهما في العديد من دراساته المنشورة ، وظهر من الدراسات العلمية الأكاديمية دراسة عبدالله بجرا والتي تصف السلوك السياسي المبني على الترتيب الاجتماعي في مدينة «حريضة» الصغيرة في حضرموت في جنوب اليمن وقسم المجتمع الحضرمي إلى ثلاثة مراتب اجتماعية وهي السادة ، والمشايخ ، والقبائل ، والمساكين الضعفاء[١٧] .

وقدم لنا «بجرا» في هذه الدراسة تحليلا دقيقا لأشكال المنافسة والصراع بين هذه المراتب الطبقية ووضع عمليات التأثير والتمفصل المعقدة بين أشكال الصراع السياسي المحلي والقوى التاريخية والسياسية الكبرى داخل اليمن وخارجها على مستوى الوطن العربي التي بدأت تستقطب في فلكها الجماعات السياسية المحلية المتنافسة في اليمن الجنوبي من أجل بناء مؤسسات تنظيمية وقواعد سياسية ذات أهداف جديدة[١٨] ، وقد دمج عبدالله بجرا مرتبتين مختلفتين في المكانة الاجتماعية في مرتبة طبقية واحدة وهما مرتبة المشايخ ومرتبة القبائل ، كما يعتبر الضعفاء طبقة واحدة تشمل الفلاحين والخدم والصبيان بينما هناك اختلافات في كل واحدة من هذه المراتب ، فالفلاح هو أكثر مكانة من الصبي أو الخادم في نظر المجتمع الحضرمي .

وفي دراسة حديثة لنفس المؤلف بعنوان «التقسيمات الاجتماعية في المجتمع الحضرمي ناقش بجرا في هذه الدراسة التقسيمات الاجتماعية في المجتمع الحضرمي مشيرا إلى التقسيمات الطبقية ، والأبعاد السياسية والإيديولوجية للانقسام الاجتماعي[١٩] .

وفي دراسة حديثة لعبد العزيز بن عقيل[٢٠] يشير فيها إلى التنظيم الاجتماعي في إطار مفهوم القبيلة ، ويذهب إلى أنه لا يمكن فهم معنى القبيلة إلا في إطار معرفة موقعها ووظيفتها ضمن التقسيمات المراتبية الاجتماعية المحددة للسكان ، ويقسم المجتمع الحضرمي على هذا الأساس إلى مراتب طبقية وهي السادة والسلاطين ، مشايخ الأصل ، القبائل ، مشايخ العلم ،

القرار ، المساكين ، الضعفاء ، العبيد ، الصبيان .

منهج الدراسة ومصادرها :

تستخدم الدراسة مدخلا تحليليا لفهم مقومات وآليات التنظيم الاجتماعي في مجتمع حضرموت ، ويستند هذا المدخل إلى مفهوم «المرتبة الاجتماعية» كأداة وصفية وتحليلية .

ومن جانب آخر تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التاريخية وتستعين في تحقيق أهدافها بالمنهج التاريخي لمعرفة جينالوجية المراتب الطبقية وذلك بتتبع أصولها وأنسابها ، والمنهج الوصفي لوصف النظام التراتبي والعلاقات الاجتماعية التي تحكم طبيعة هذا النظام ، كما أن الدراسة تستعين بنظرية التدرج الاجتماعي في النظر إلى المجتمع على أساس المكانة الاجتماعية .

أما مجتمع الدراسة فقد تم تصنيفه إلى نوعين من المجتمعات ، الأول حضري والمقصود به تلك المجتمعات المستقرة التي تستند في تنظيم حياتها إلى المكانة التسلسلية ، والثاني المجتمع البدوي الذي ينهض على تنظيم اجتماعي خاص به يستند إلى الوحدات الاجتماعية التي يتشكل منها .

وفي سبيل الحصول على المادة العلمية اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر التاريخية أهمها :

١ ـ كتابات الحكام والمستشارين البريطانيين الذين عاشوا في حضرموت وكتبوا دراساتهم وتقاريرهم معتمدين في ذلك على ملاحظاتهم ومعايشتهم اليومية لحياة المجتمع ، وأيضا تلك التقارير التي تكلف بها السلطات المحلية نوابها وقوامها في الألوية والمقاطعات ، وفي هذه الدراسات وصف تحليلي دقيق للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حضرموت منذ بداية القرن العشرين وحتى الخمسينيات منه .

٢ ـ الكتب التاريخية والدراسات الاجتماعية التي تناولت ملامح من التنظيم الاجتماعي في حضرموت وخاصة كتب المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف وعبدالله بجرا .

٣ ـ الاستعانة بالمراجع التاريخية والكتابات المعاصرة المكرسة لتفسير مفهومات الدراسات وإضاءة الجانب النظري .

أولا: التنظيم القبلي والاجتماعي في المجتمع العربي

١ ـ التنظيم القبلي:

لم يكن مفهوم القبيلة باعتباره بناءً أساسياً في تكوين المجتمعات البشرية في الماضي والحاضر إشكالية معاصرة قام على تفسيرها وتحديد معناها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ، إنما نجد إشارات عديدة لهذا المفهوم لدى العلامة العربي المسلم ابن خلدون في مقدمته الشهيرة ، فابن خلدون ينظر إلى القبيلة بمنهج موضوعي عند حديثه عن العملية التي أدت إلى اختلاط الأنساب ، ويصل إلى مفهوم غير مسبوق لمقولة النسب وديناميةتكون الجماعات البشرية : فيقول : «اعلم أن من البين أن بعضا من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقرابة إليهم أو حلف أو ولاء أو لقرار من قومه بجناية أصابها ، فيدعي بنسب هؤلاء ويعد منهم في ثمراته من النعرة والقود وحمل الديات وسائر الأحوال ، وإذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد ، لأنه لا معنى لكونه من هؤلاء ومن هؤلاء إلا جريان أحكامهم وأحوالهم عليه وكأنه التحم بهم ، ثم إنه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان ، ويذهب أهل العلم به فيخفى على الأكثر ، ومازالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ، ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام والعرب والعجم»[٢١] ، لقد أشار ابن خلدون إلى عدد من المحددات التي لعبت دورا مهما في تكوين القبيلة العربية ، فالقبيلة على هذا الأساس لا يجمع بين أفرادها وحدة الأصل والدم ، ولكن في ذات الوقت يجمع بينها أيضا عدد من العوامل التي كانت من القواعد المحددة للنسب في ذلك الحين ، هنا نرى الحلف والولاء والجوار وغير ذلك من تلك القواعد عوامل محددة وأساسية في تكوين القبيلة العربية .

إن النسب ليس بالضرورة أن تكون الجماعة تنسب إلى جد واحد مشترك ، فالأنساب في مراجعها ومستوياتها العليا تستند إلى ذكرى مجد قديم يتمثل في تحالف أو دولة[٢٢] .

وفي هذا الاتجاه قد ينتفي التعارض بين قبيلة وشعب وليس صحيحا ما ذهب إليه بعض الدارسين لمقابلة مفهومي «شعب» و«عشيرة» ، وأن المفهوم الأول خاص بالقاطنين من السكان في اليمن بينما يقتصر المفهوم الثاني على البدو من أهل وسط وشمال الجزيرة[٢٣] .

إن مفهوم القبيلة يرجع في تكوينه إلى عوامل متعددة ومتداخلة منها وحدة المكان والمصالح الاقتصادية والسياسية ، إضافة إلى المحددات المذكورة سلفا كالأحلاف والولاء والجوار . . إلخ ، وفي هذا الصدد يقول «رودو كاناكس» ، يجب ألا يتبادر إلى أذهاننا أن لفظة «قبيلة» عبارة عن

لفظ يدل على جماعة تجمع بينها صلة القرابة والدم ، ليست القبيلة هي فروع وأغصان من أسر وأجناس ، ليست هي جدول نسب ، فالحالة الاقتصادية والسياسية هي التي تقرر وظيفة وعمل الجماعة ، وهذه تسمى أيضا قبيلة(٢٤) .

أما أصحاب المنظور التطوري فقد نظروا إلى القبيلة باعتبارها حالة خاصة بالمجتمع البدائي أو التقليدي وهي نظرة تبسيطية على اعتبار أن المجتمع التقليدي في الشرق الأوسط قد مات ، أو هو في طريقه إلى الاختفاء(٢٥) .

إن الشكل المهيمن للبنى الاجتماعية في الجزيرة العربية هو القبيلة التي كانت وحدة قرابية تستند أساسا إلى انحدار حقيقي أو خيالي من نسب واحد عبر خط الذكور ، فالقبيلة كانت الوحدة التي تتضمن النشاطات الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة سواء في الجماعات المستقرة أو عند البدو ، وقد بقيت الشكل الأساسي في المجتمعات الفلاحية في اليمن وعمان ، وفي العديد من الحالات ساعدت التركيبة الاجتماعية سواء في البلدان التجارية كعدن والبحرين والكويت ، أو في المجتمعات الفلاحية المستقرة كاليمن وعمان ، وفي العديد من الحالات ساعدت مرحلة الانتقال إلى الاستقرار ثم إلى الاتصال بالعالم الخارجي الأكثر تطورا على تعزيز الروابط بدلا من إضعافها(٢٦) .

«إن الشكل الأساسي للعلاقات الداخلية للقبيلة يستند إلى التحالف ، فالقبائل المتحالفة تشكل اتحادا (حلفا) ، يتم بموجبه الاتفاق على عدم الاقتتال ، أو الاتفاق على إيجاد معسكر مشترك»(٢٧) .

إن التنظيم الاجتماعي للقبيلة كما تعارفت عليه العديد من كتابات النسابين العرب لم يعد مأخوذا به في الوقت الحاضر(٢٨) ، وهو بحرفيته لم يعد مألوفا بين القبائل المعاصرة ، ويرى عارف العارف في كتابه ـ القضاء بين البدو ـ أن جل ما يمكن استنتاجه من أسمائهم وصلاتهم أنهم ينقسمون إلى أصول وفروع كما يلي : قبيلة ، فخذ ، عشيرة ، حمالة ، وعائلة(٢٩) .

أما عشائر الشام والعراق وسواها فتتبع التقسيم التالي ، مع وجود فوارق واختلافات يسيرة فيما بينها(٣٠) : ١ ـ البيت ، الأسرة أو العائلة ، ٢ ـ الفخذ أو الآل ، ٣ ـ الفرقة أو الفندة ، ٤ ـ العشيرة ، ٥ ـ الفنأ ، ٦ ـ القبيلة .

وفي عمان يلاحظ أن الأسماء السالفة نادرة الاستخدام ، ويطلق على القبيلة مصطلح

طائفة ، وتنقسم الطائفة بدورها إلى فخوذ ، ثم تنقسم مرة أخرى إلى بيوت وبطون[٣١] .

وبرغم الاختلافات التي تظهر في أسماء الوحدات التي تتكون منها القبيلة من مكان إلى آخر ، فإن كثيرا من هذه المصطلحات هي مترادفات لوحدات لها تسميات متعددة بتعدد النواحي والقبائل في المنطقة العربية ، ويضع حليم بركات تصورا للتنظيم القبلي في المجتمع العربي ، فقد قسم بنية القبيلة إلى الوحدات التالية[٣٢] :

١ ـ البيت أو العائلة ، التي تسكن خيمة أو منزلا واحدا وتشمل عادة الأب والأم والأبناء وزوجاتهم ، وتشكل محور النشاط المعيشي اليومي .

٢ ـ الفخذ أو الحمولة ، يتشكل عادة من عدة بيوتات تنتسب إلى جد واحد ، يعود حوالي إلى خمسة أجيال سابقة ، ويكون الفخذ محور النشاط الدفاعي .

٣ ـ القبيلة أو العشيرة التي تتألف من عدد من الأفخاذ (عادة بين أربعة إلى ستة أفخاذ) ، وتكون العشيرة أو القبيلة محور النشاط السياسي ، ويلعب الشيخ دورا مهما في هذا المجال ، وتشكل القبيلة أو العشيرة الدائرة الأشمل أو الإطار العام الذي ينتمي إليه جميع الذين ينتمون إلى جد أو أصل واحد في الزمن الماضي البعيد ، تكون وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية من حيث شبه اكتفائها الذاتي وصلتها بالقبائل الأخرى والمجتمع والعالم .

٢ ـ التنظيم الاجتماعي في المجتمع العربي:

عند دراسة التنظيم القبلي والاجتماعي في المجتمع العربي فإنه من الصعوبة بمكان الفصل بين هذين التنظيمين ، فهناك تداخل بين التنظيم الطبقي من جهة والتنظيم الطائفي والعشائري من جهة أخرى .

وتتنوع النظريات المفسرة لطبيعة وتكوين التنظيم الاجتماعي أو ما يصطلح عليه في الأدب السوسيولوجي بالتركيب أو البناء الطبقي والاجتماعي .

إن أكثر تلك النظريات شيوعا في عالمنا العربي هي المادية التاريخية والتي تنطلق من ذلك الترابط الداخلي بين تطور أنماط الإنتاج والبناء الطبقي للمجتمع[٣٣] ، ووفقا لهذه النظرية لا توجد «شرائح اجتماعية» أو «فئات اجتماعية» خارج الطبقات . . وإنما توجد تباينات وأقسام (Sections) وشرائح (Strata) داخل الطبقة الواحدة[٣٤] .

ولعل من أكثر التصنيفات شيوعا في كتابات علماء الاجتماع الغربيين تلك التي ترتكز إلى علاقات التوزيع على مستويات الدخل لفئات السكان ، وهنا يمكن أن تتضمن التقسيمات طبقات بالمعنى النسبي بالنسبة لسلم الدخول : الطبقة العليا ، الدنيا ، الوسطى . . . إلخ ، أو طبقات تكتسب أوصافا مشتقة من أسلوب المعيشة ونمط الحياة ، طبقة مرفهة ، كادحة . . . إلخ .

والمتأمل في هذه الكتابات يجد أنها تتحدث عن مجتمعات تتكون من «درجات اجتماعية» في سلم «التدرج الاجتماعي» ، وليس «طبقات»[٣٥] .

إن التعرف إلى تطور أشكال التنظيم الاجتماعي في المجتمع العربي يتطلب رصد عملية الانتساب عبر التاريخ وحيث تنوعت مستويات أنساب الأفراد والجماعات عبر التاريخ العربي منها : الانتساب إلى الأصل القبلي ، الانتساب إلى الملة ، والانتساب إلى المهنة أو الحرفة ، والانتساب إلى المحلة أو الجهة[٣٦] .

لقد حفلت كتابات المؤرخين والمفكرين العرب بالعديد من التصنيفات والمراتب الطبقية التي تؤكد على انقسام المجتمع العربي عبر العصور المختلفة ـ إلى طبقات وفئات اجتماعية متميزة[٣٧] .

ولا تعنينا في هذا المقام العودة إلى تلك التصنيفات التاريخية بقدر ما تعنينا أسس التصنيف الاجتماعي التقليدي في العصر الحديث .

إن الإشكالية الكبرى التي تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البناء الطبقي والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة ، تتصل اتصالا وثيقا بتداخل نمطي من البناء الطبقي والبناء العشائري والطائفي ، إذ يبدو أن هناك دوما خلطا بين بناء طبقي يقطع المجتمع أفقيا . . وبناء طائفي وعشائري يقطع المجتمع عموديا[٣٨] .

وهذا ما يؤكده علماء الأنثروبولوجيا الغربيون من نقاط للتداخل والتقاطع بين البناء الطبقي والعلاقات الطبقية «الحديثة» من ناحية ، وبين عناصر البناء الطائفي والعشائري «التقليدي الموروث» في غالبية المجتمعات العربية الراهنة من ناحية أخرى .

ويذهب منظرو المادية التاريخية إلى أن الفوارق الاجتماعية والطبقية في المجتمعات التي تنتمي إلى عالم «ما قبل الرأسمالية» تميل إلى أن تأخذ شكل الانقسام إلى طرق وطوائف متميزة ، إذ عندما يكون التقسيم الاجتماعي يأخذ شكل تمايز في المراتب والمهن ، دون أن ينعكس ذلك بالضرورة في شكل هيكل أو تمايز طبقي محدد المعالم بالمعنى المعاصر .

ويحدد حليم بركات أربعة عوامل هي الأسس الرئيسية للتمايز والتقسيم الطبقي في المجتمع العربي التقليدي هي ملكية الأرض ، وملكية رأس المال ، والنسب ، واستقلالية المنصب(٣٩) .

فلقد أدى تحول ملكية الأرض من ملكية عامة إلى ملكية خاصة إلى ظهور الطبقات ، كما أدت ملكية رأس المال إلى نشوء الطبقات التجارية التي كانت تعتمد على التجارة بعيدة المدى .

وفي الماضي لعب عامل النسب والمكانة الاجتماعية دورا مهما في تشكيل البناء الاجتماعي والطبقي في المجتمع العربي فالأفراد والجماعات يرثون انتماءهم الطبقي في العائلة ، وفيها يتعلمون القيم والأصوال الطبقية ، وبسبب هذه العلاقة (وخاصة الإرث) يصبح الحراك الاجتماعي العمودي أمراً في غاية الصعوبة ، كما كانت تقاس مكانة الأفراد والجماعات في المجتمع العربي التقليدي باستقلالية المنصب الذي يشغلونه ، فبقدر ما يعمل الفرد لغيره وتحت إشراف الآخرين وبقدر ما يتلقى الأوامر وينفذها حسب التعليمات المطلوبة ، بقدر ما تتضح مكانته .

وفي المجتمع العربي الحديث يتوزع السكان إلى مراتب وطوائف اجتماعية ، ففي اليمن يحتل السادة والعشائر مكانة متميزة في سلم التدرج الاجتماعي ، وهي تستمد مكانتها الاجتماعية من اعتبارات إرثية ، وعل الرغم من الطابع الطائفي لهذا التنظيم ، إلا أنه يعبر عن تناظر شبه كامل بين التقسيم الطائفي وبين الأعمال والمهن الاجتماعية(٤٠) .

وفي مصر لا يخرج مصطلح الأعيان عن كونه تعبيرا عن أحد «جماعات المكانة» دون أن يعني ذلك انتفاء بعد ملكية وسائل الإنتاج(٤١) ، وفي نجد والحجاز توجد إلى جانب القبيلي مراتب اجتماعية ترتبط بالأصل الذي ينحدر منه المرء ، مثل الأشراف والخضيري والعبيد ، ويؤكد الأشراف امتداد نسبهم إلى النبي محمد (ص)(٤٢) .

ويشهد المجتمع العربي في كثير من بلدانه تصاعد النزاعات الطائفية والعشائرية من جديد ، فالسلوك الاجتماعي والسياسي لا يزال يتحدد بالانتماء العشائري أو الطائفي .

ويتحدث «برهان غليون» على ظاهرة «المجتمع العصبوي» في البلدان العربية ، وهو المجتمع الذي يقوم على إعادة تأكيد الانتماء إلى «الطائفة» و«العشيرة» فلا يزال الفكر العصبوي له الغلبة على كل فكر قومي وإنساني ، ولا تزال التكوينات العصبوية كالطائفة والعشيرة أو القبيلة أو الأسرة أكثر إثارة وجاذبية للمواطن العربي(٤٣) ، فالمحددات القبلية كما في الأهل والغنيمة ، أو

ثلاثية العقيدة ، والقبيلة والغنيمة تلعب ولا تزال دورا بارزا في السلوك السياسي للمجتمع العربي ، وحتى من خلال الكيانات السياسية المعاصرة(٤٤) .

ثانيا: التنظيم القبلي الاجتماعي في اليمن:

تتوزع القبائل في اليمن على مناطق متباينة ، فالقبائل التي تسكن المناطق الشمالية الشرقية والمناطق الجنوبية والغربية ليست متماثلة من حيث الحجم (العدد) والموقع الجغرافي ونمط المعيشة ، كما أن بعضا منها ليست لها نفس المكونات والعلاقات البنائية القرابية والسياسية(٤٥) ، فالقبائل المستقرة يحكمها نظام قبلي مختلف عن تلك القبائل الصحراوية غير المستقرة ، فالأولى يحكمها عرف قبلي خاص بالأرض غالبا ما يكون أقرب إلى نظام الملكية الخاصة ، كما أن هذا النظام يقوم على أساس الروابط الاقتصادية والسياسية أو روابط العمل حيث إن الحالة الاقتصادية والسياسية هي التي تقرر وظيفة الجماعة(٤٦) ، كما أن هذا النظام علاوة على قيامه على أساس التقسيم الرأسي للمجتمع وانقسام السكان إلى عشائر وقبائل على أساس الدم والقرابة سواء كان حقيقة أم وهما ، فإن المجتمع أيضا يقوم على أساس الانقسام الأفقي أي أن البنية الاجتماعية تنقسم إلى شرائح وفئات وجماعات اجتماعية متنوعة (اقتصادية ، مهنية ، ثقافية ، اجتماعية . . . . إلخ(٤٧) ، فالمجتمع القبلي إضافة إلى تكونه من قبائل وعشائر مختلفة ، فإنه يتكون أيضا من جماعات عمل تمثل مختلف الحرف(٤٨) .

إن هذه السمات ليست قاصرة على القبيلة في اليمن القديم ، وإنما القبيلة في القرية اليمنية المعاصرة لا تقتصر على رابطة الدم ، فالانتماءات القبلية يمكن أن تتغير(٤٩) ، فالقبيلة في جنوب الجزيرة العربية كما يذهب المستشرق الألماني «أودولف جرومان» لم تكن فيما يبدو جماعة قائمة على أساس وحدة الدم «وإنما مفهوم أرقى للتنظيم وتجنح للاستقرار والأنشطة الاقتصادية والعمل ودفع الضرائب»(٥٠) ، ويوضح «جرومان» هذا المفهوم بقوله «بينما نجد أن سلسلة النسب يتم استخدامها كدليل على التقسيمات الفرعية للقبيلة في شمال الجزيرة العربية ، فإن بنية أي قبيلة يمنية يمكن فهمها بشكل أفضل في ضوء العامل الإقليمي ، فبدلا من العشائر والأفخاذ التي تتفرع إليها القبيلة الشمالية ، نجد أن الأقسام والفروع في القبيلة اليمنية تتشكل من قرى ومجموعات من القرى ، وكما لاحظ بعض الدارسين للمجتمع البدوي فإن ملامح القبيلة العربية التقليدية تتجه في المرتفعات اليمنية إلى الاضمحلال ، فإن الأرض المستزرعة تتحول هنا إلى رمز للحياة

المشتركة ، وتتجه إلى أن تحل محل رابطة الدم كعامل مشترك للتماسك[٥١] .

أما قبائل الصحراء والقبائل البدوية الأخرى فيحكمها عرف للأرض يقوم على أساس شيوع الأرض الخاصة بالرعي ، وفي ذات الوقت تتمسك كل قبيلة بأرضها المعروفة ومناطق نفوذها المعترف بها من قبل القبائل الأخرى ، كما تتوزع أرض القبيلة المشتركة أيضا بين فروع القبيلة وبيوتها ، وهذا يسري فقط على المناطق الزراعية ومناطق الأشجار ، فالقبائل الصحراوية وغيرها من القبائل البدوية لا تعرف حياة الاستقرار وخاصة في الماضي ، فهي على مدار العام تتنقل من مكان إلى آخر حسب وجود الماء والكلأ ، والروابط التي تحكم علاقاتها تقوم على أساس تحقيق ما يلبي حاجات إبلهم ومواشيهم والحفاظ على بقائها لأنها تشكل المصدر الرئيسي لثروة الإنسان البدوي ، والمجتمع القبلي البدوي الصحراوي مجتمع يعيش فيه أفراد القبيلة متساوين في الحقوق والواجبات حيث لا يوجد ذلك التقسيم الرأسي القائم على الاختلاف المهني أو العرقي أو السلالي «فالفروق بينهم هي فروق فردية وليست طبقية أو عرقية» ، كما تتمتع المرأة البدوية بمكانة محترمة ، ويعمل الرجال والنساء بشكل مشترك فلا يوجد بينهم تمييز في الأعمال التي يقومون بها وهذا بعكس المرأة في المجتمعات القبلية المستقرة .

فالقبائل البدوية الصحراوية تختلف اختلافا ملحوظا عن القبائل المستقرة فهي لا تتركز في أماكن محدودة وإنما تنتشر بأعداد صغيرة في مناطق شاسعة ، كما أنها تختلف عن الجماعات المستقرة من حيث الوحدات التي تشكل بنيتها الاجتماعية ونمط المعيشة والأعراف التي تحكم حياتها الاجتماعية بشكل عام .

في ظل هذه الظروف الإيكولوجية المختلفة تحتفظ القبائل البدوية والصحراوية بأسماء قبائلها وأنسابها التاريخية على كافة المستويات ، فعملية الانقسام القبلي في هذه المناطق نادرة الحدوث ، ولذلك حافظت هذه القبائل على استمرار تكويناتها القريبة للتكوينات التقليدية للقبيلة العربية ، مع وجود بعض الاختلافات مقارنة بالقبائل البدوية المستقرة .

لقد تعرضت المصطلحات الخاصة بالقبائل اليمنية إلى تغيرات عديدة عبر تاريخها القديم والحديث والمعاصر ، لأن النظام الموروث عن الحياة القبلية البدوية القديمة لم يكن متوافقا مع ظروف الحياة الريفية الزراعية المستقرة في اليمن ، وهي الحياة التي كانت قد أدخلت نظام التجزئة القرابية والاقتصادية والسياسية للوحدات القبلية الكبيرة ، ولذلك لم تستطع بأحجامها التاريخية ، ومن ثم اختلفت ترتيباتها وأشكالها وأصبحت عملية الانتقال من الأسرة إلى العشيرة

أو الانتقال من العشيرة إلى القبيلة من الخصائص البارزة والمميزة لعملية التغير البنائي القبلي(٥٢) .

يمكن تحديد الوحدات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع القبلي في اليمن بالآتي :

١ ـ العائلة : وتتكون من عدد من الأسر الصغيرة ، وهي عبارة عن وحدة عضوية لمجموعة من الأسر الزوجية والتي تظهر فيها سيطرة الأب .

٢ ـ القبائل الفرعية (بيت ، حبل ، قسم ، عصبة) : وهي عبارة عن جماعة من الأقارب العاصبين الذين يرون نسبهم في خط الذكور إلى سلف واحد مشترك يرجع إلى عدد معين من الأجيال قد تكون ستة أو سبعة أجيال أو أكثر ، بحيث يمكنهم تتبع جميع حلقات القرابة التي تربطهم بسلفهم المشترك ، وكذلك معرفة المسافة القرابية التي تربط أحدهم بالآخر في سلسلة النسب الأبوي(٥٣) ، فالأسرة الأبوية تنمو وتتشعب إلى أسر كثيرة تربطها صلة الدم والنسب ومن ثم كانت تتكون منها هيئة اجتماعية أخرى تشبه العصبة أو البدنة وهي مرحلة أقل من العشيرة (القسم في القبيلة) أي أنها تكون مجموعة سلالية جميع أعضائها ينحدرون من جد واحد ويحملون اسمه ، وهي عندما ترتبط بالأرض فهي تكون قرية يطلق عليها اسم «بيت» يحمل اسم لقب الجد الأكبر ، كما أن الحبال تحمل معنى القسم أو العصبة التي تشكل اللحام أو القبيلة ، والقبيلة أو اللحام تنقسم فيما بعد إلى حبال مختلفة(٥٤) .

٣ ـ القبائل الرئيسية (لحام ، قبل) يعتبر مصطلح القبيلة هو المصطلح المستعمل في الوقت الحاضر ، سواء بالنسبة للأقسام الكبيرة داخل القبيلة الواحدة ، أو بالنسبة للقبائل داخل «الاتحادات القبلية الكبيرة» ، كما يشير المصطلح «لحمة» للدلالة على هوية الوحدات القبلية بأحجامها المختلفة ، وهذا المصطلح يقصد به الأقسام التي تتكون منها القبائل ، أو يقصد بها أيضا القبيلة المستقلة ، كما يمكن استخدامها للدلالة على أقسام صغرى داخل القبيلة مثل القرى والأسر التي تتوزع فيها ، كما تضم في معناها كلمة «حبل» ويصبح اللحام هو مجموع الحبال المختلفة التي تكونها(٥٥) .

٤ ـ اتحاد القبائل : هي تلك القبائل الداخلة في حلف واحد وتعرف بانتمائها إلى قبيلة معروفة كاتحاد قبائل حاشد ، أو اتحاد قبائل بكيل ، ويتميز بناء كل اتحاد بنسبية العلاقات السياسية القبلية ، فهي علاقة تقوم على التوازن والمساواة بين القبائل ، أو بين أقسام القبيلة الواحدة ، والتي تعطي هذه القبائل أو الأقسام القبلية وحدتها أو تمايزها السياسيين(٥٦) .

وتشكل هذه القبائل المتحالفة البناء السياسي القبلي في اليمن كنظام معترف به باعتباره وحدات بنائية يتشكل منها المجتمع أو باعتباره منظومة من قواعد السلوك والفعل والضبط الاجتماعي .

لم تعد المصطلحات القديمة والتي مازالت تستخدم لدى الكثير من القبائل العربية كمصطلح «فخذ» ومصطلح «بطن» تستخدم أو تسمع في الإشارة إلى أي وحدة من الوحدات المكونة للقبيلة في اليمن ، وإلى جانب المصطلحات التي سبق الإشارة إليها والمكونة للوحدات الأساسية للقبيلة ، تستخدم كذلك مصطلحات متعددة للإشارة إلى الوحدات القرابية والقبلية مثل : «بني فلان» ، أو «آل فلان» ، أو «عيال فلان» ، أو «عزلة فلان» ، وكلها أسماء ومصطلحات تشير لأسماء القبائل الفرعية لها(٥٧) .

إن المجتمع القبلي في اليمن لا يتشكل فقط من وحدات اجتماعية قبلية كما أسلفنا ، ولكنه ينقسم من حيث تنظيمه الاجتماعي إلى سلسلة متدرجة من المراتب الاجتماعية ، ويوجد عدد من السمات التي بموجبها تتحدد العلاقات الاجتماعية بين هذه المراتب ومنها علاقات النسب والوراثة ، والمكانة الدينية ، وطبيعة الحرفة والمهنة ، وقواعد السلوك المتعارف عليها والمتوقعة من كل مرتبة اجتماعية ، ويختلف أصحاب الدراسات المعنية بالمجتمع اليمني حول ترتيب المراتب الاجتماعية ، حيث يوجد لدى كل مجتهد تصوره الخاص حول التقسيم التراتبي وخاصة حول أسبقية كل من مرتبتي السادة ومشايخ القبائل ويختلف كل عن الآخر في حصر وترتيب المراتب الاجتماعية المكونة للمجتمع القبلي ، وبشكل عام تقسم معظم الدراسات المجتمع القبلي في اليمن إلى المراتب الاجتماعية التالية : ١ ـ شيوخ القبائل . ٢ ـ السادة والقضاة والفقهاء ، الأعيان وجمهور القبائل والبدو وأغلبهم من المزارعين والرعاة . ٣ ـ أصحاب الحرف والمهن . ٤ ـ الأخدام(٥٨) .

لقد أصبح مفهوم القبيلة منعكسا في مجموعة من قواعد السلوك والمواضعات الاجتماعية والممارسة الاجتماعية والسياسية ، ويطلق على السلوك الذي يتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية مصطلح «القبلية السياسية» ، لكن الأمر لا يخلو من أشكال تقليدية للتشكيلات القبلية والممارسة السياسية كما في حالة اليمن .

وإذا كانت الأشكال القبلية قد اختفت أو تبدلت في بعض المجتمعات العربية فإن القبيلة في اليمن نظام اجتماعي وسياسي لم يفقد قوته أو فاعليته ، رغم كل أشكال التحديث والتطور التي

أصابت البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باتجاه تعزيز بنية الدولة وزيادة فاعليتها وهيمنتها على كل مفاصل المجتمع .

وإذا كانت الأشكال القبلية قد تبدلت في المجتمع العربي ، فإن السلوك الاجتماعي والسياسي لا يزال يتحدد بالفكر القبلي في كثير من بلدانه[٥٩] ، فالتصرفات القبيلة لا تزال تلعب دورا بارزا في السلوك السياسي المجتمعي العربي ، وحتى من خلال الدولة الحديثة .[٦٠]

إن مفهوم القبلية السياسية يرتبط بالسلوك الاجتماعي والسياسي لمختلف أصناف البشر وهو أكثر المفاهيم توافقا لتحليل واقع المجتمع العربي باعتباره شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية ، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة ، وتمثل عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة ، ولا تنحصر بالتالي في فترة تاريخية معينة أو شكل من أشكال المجتمع ، كالبداوة ، وإنما تطورية لكونها مألوفة ، فهي تتطور بالتكيف مع البيئات والحقائق المتغيرة[٦١] .

والقبلية السياسية هي نظام ممارسة السلطة وإدارتها وتوزيعها في المجتمع العربي وهي بمثابتها «مبدأ تنظيمي» ومرجعية تاريخية واجتماعية للحكام والطبقات ذات النفوذ يستندون إليها في إدارة سياساتهم وفق تراتبية اجتماعية وقبلية تعتمد على أساس حكم النخب القبلية المهيمنة واستدراج النخب القبلية الأخرى من خلال التحالفات وضبط توزيع السلطة والثروة بينهم ، وهذه النخب القبلية تتوحد فيما بينها في وجه مطامح النخب القبلية والسياسية الأخرى ، كما أنها تتصالح وتتحالف مع هذه الأخيرة في وجه أي تحديات تنال من استمرار حكمها وهيمنتها السياسية ، ولأغراض استمرارها فهي تستخدم كل الإمكانيات والأساليب المتاحة لحفظ التوازن السياسي والاجتماعي ، وهي في مجملها أساليب سياسية لها جذورها في الموروث السياسي القبلي .

فالقبلية السياسية كما يذهب إلى ذلك خلدون النقيب تتطور بالتكيف مع البيئات والحقائق المتغيرة .

ثالثا: التنظيم القبلي والاجتماعي في حضرموت :

٣-١ : لمحة عن مجتمع حضرموت

الوضع الاجتماعي والسياسي في حضرموت ١٩٠٠ ـ ١٩٦٧

يختلف المؤرخون في تحديد موقع حضرموت فمنهم من يوسع هذا الإقليم باعتباره المنطقة

الواقعة بين عمان شرقا واليمن غربا ، وجاء في دائرة المعارف أن حضرموت هي «أرض في جزيرة العرب في الجزء الشرقي من اليمن بين خطي ٤٧ و٥٣ شرقا وخطي ١٥ و١٩ شمالا ، ويحدها من الجنوب البحر ومن الجنوب الشرقي أرض المهرة ومن الشمال الشرقي والشمال الغربي الصحراء العربية الكبرى ، ومن الجنوب الغربي أرض العوالق وأرض الواحدي» .

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية العربية «أن حضرموت إقليم من بلاد العرب الجنوبية واقعة على شواطئ البحر الهندي وحدودها غير مقررة تماما والمعروف أنه يحدها شمالا الدهناء وهي صحراء رملية وشمالا بشرق عمان وجنوب البحر ، وغربا باليمن» .

أما حدود حضرموت إبان السيطرة البريطانية وقبل أن تصبح جزءا من اليمن الجنوبي فكانت تمتد ما بين رمال الأحقاف شمالا والبحر العربي جنوبا وإمارة الواحدي غربا ، وبلاد المهرة شرقا(٦٢) .

وتتنوع الطبيعة الجغرافية في حضرموت فهناك الساحل الذي يبلغ طوله ٣٢٠ كلم ، وتنتشر على طول هذا الساحل المدن والقرى وأهمها مدينة المكلا والشحر وغيل باوزير والحامي والديس والريدة وقصيعر ، وتوجد في هذا القسم بعض المساحات الصالحة للزراعة وتعتمد على العيون الجوفية والآبار ، ويعمل سكان الساحل الحضرمي بالعديد من الحرف التقليدية المعروفة حتى ستينات هذا القرن وأهمها حرفة التجارة والنقل البحري واصطياد السمك والزراعة البدائية والحرف اليدوية والصناعات البسيطة .

لقد اشتهر سكان حضرموت بالتجارة والملاحة البحرية ، فكانت حضرموت ترتبط بطرق تقليدية بحرية بالعديد من المراكز التجارية في المحيط الهندي والخليج العربي وأفريقيا ، وبشكل عام فقد ساد المنطقة عدد من المناشط الاقتصادية التقليدية قبل دخول القوى الاستعمارية وسيطرتها واحتكارها النشاط التجاري .

كما كان يعمل سكان الساحل بصيد الأسماك حيث تمثل الثروة السمكية أساسا للحياة المعيشية بعد النشاط الملاحي البحري الذي كان يشكل عصب الحياة الاقتصادية في حضرموت حتى بداية الستينات من هذا القرن .

ويعمل سكان وادي حضرموت وهو القسم الداخلي ويسميه أهالي حضرموت باسم «حضرموت الداخل» بالزراعة ويعتبر النخيل من المحاصيل الزراعية الأساسية ، كما تشتهر

حضرموت الداخل وخاصة وادي دوعن بإنتاج العسل وهو من المحاصيل الرئيسية التي يعتمد عليها الإنتاج الاقتصادي في حضرموت ، ومن أشهر مدن وادي حضرموت سيئون وتريم وشبام والقطن وحريضة والحوطة والغرف .

ويعتمد نمط المعيشة البدوي على الرعي والزراعة البدائية وتربية النحل والنقل البري التجاري ، كما كان يعتمد على الإتاوات التي يتحصل عليها البدو مقابل قيامهم بأعمال الحراسة والخفارة .

وتنتشر القبائل البدوية في حضرموت في مناطق الهضاب الجبلية والأودية التي تفصل بين ساحل حضرموت وداخله ، كما تنتشر في المناطق الصحراوية الشمالية ، وتتوزع هذه القبائل في مناطق جغرافية محددة ومعروفة ، فلكل قبيلة أو قسم منها مساحة محددة وعلامات مميزة تفصلها عن غيرها من القبائل أو الأقسام الأخرى(٦٣) .

كما عرفت حضرموت هجرة أبنائها في العصور القديمة والحديثة إلى الهند وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا ، ومن الأسباب التي أدت إلى هجرة الحضارم التجارة وصعوبة الحياة الاقتصادية والفتن والنزاعات القبلية ، علاوة على انفتاح الموانئ الساحلية على العالم الخارجي ، وكان للحضارم سفن شراعية وصلوا بها إلى أقصى الشرق وقد بلغ النشاط التجاري ذروته في منتصف القرن التاسع عشر ، وقد تجاوز نشاط المهاجرين النشاط التجاري إلى الدعوة الإسلامية ونشرها في جنوب شرقي آسيا وفي شرق وجنوب أفريقيا(٦٤) .

وقد أدى الصراع السياسي والعسكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين الأسر الحاكمة إلى تدخل البريطانيين في هذا الصراع لتحقيق المصالح البريطانية وتنفيذ السياسة البريطانية في فرض معاهدات الحماية مع سلاطين وأمراء الجنوب العربي ، وقد استغل البريطانيون الصراع القائم بين السلطان القعيطي حاكم الشحر وبين الكسادي أمير المكلا متخذة من ذلك الصراع مدخلا لها لتنفيذ سياستها ، فكان انحيازها العملي إلى جانب القعيطي وتحت ذريعة مفادها بأن الكسادي طلب من الأتراك مساعدته ضد خصمه القعيطي ، وبسبب هذا الانحياز البريطاني وبمساعدة البحرية البريطانية تمكن القعيطي من الاستيلاء على المكلا منهيا بذلك الإمارة الكسادية ، وعلى أثر ذلك خضعت حضرموت للسيطرة البريطانية بموجب معاهدة الحماية البريطانية في عام ١٨٨٢م .

لقد كان الصراع السياسي في حضرموت أساسا قبل هذه الفترة يدور بين الدولة الكثيرية

التي ظهرت منذ القرن الخامس عشر الميلادي وبين الإمارات اليافعية التي نافست الدولة الكثيرية في كثير من مناطق نفوذها وأدى بها إلى الضعف حتى وصل بها الحال إلى الانكماش والإبقاء على نفوذها في مناطق محدودة من حضرموت الداخل .

وقد ورثت الدولة القعيطية إرث الإمارات اليافعية في حضرموت واستمرت العلاقات العدائية بين الدولة الكثيرية التي انحصرت سيطرتها في مناطق محددة من حضرموت الداخل بعاصمته سيئون والدولة القعيطية التي أخذت في التوسع في مختلف مناطق حضرموت بعد توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا .

وبعد نزاع طويل مارست على أثره بريطانيا أساليب الترغيب والتهديد للتصديق على معاهدة بين بريطانيا والدولتين المتنازعتين تمكنت بعدها بريطانيا من فرض حمايتها على كل مناطق حضرموت وقد أعطت المعاهدة الجديدة بريطانيا حق التدخل في حالة نشوب صراع بين السلطنتين ، كما منحت المعاهدة امتيازات واسعة للسلطنة القعيطية واعتبرت حضرموت إقليما واحدا تابعا للسلطان القعيطي وحددت مناطق السلطنة الكثيرية ولم تحدد بالمقابل مناطق السلطنة القعيطية(٦٥) .

وبهذه المعاهدة حققت بريطانيا أهدافها في الجنوب العربي القائمة على تكريس سياسة التجزئة والتي استمرت قائمة حتى عام ١٩٦٧م .

٢-٣ : التنظيم القبلي :

تختلف تصنيفات الوحدات القبلية في اليمن كما في بقية المجتمعات العربية من منطقة إلى أخرى ، فبينما تغير هذا التصنيف في المناطق الشمالية منذ فترات تاريخية غير محددة نتيجة الحياة الريفية الزراعية المستقرة التي كانت القبائل اليمنية في هذه المناطق تنتقل إليها وتأخذ بها منذ آلاف السنين(٦٦) ، ظل التصنيف التقليدي لقبائل المناطق الجنوبية وخاصة في حضرموت يتوافق مع التصنيف السائد في معظم مناطق اليمن الجنوبية والشرقية ، وإذا كانت الوحدات المكونة للقبائل في حضرموت تتفق والتقسيم التقليدي المتعارف عليه في معظم القبائل العربية اليوم ، فإن تشكيل القبائل وطبيعة تحالفاتها قد اختلف بالضرورة وتشكل اتحادات قبلية قد لا تكون معروفة في مراحل تاريخية سابقة .

إن ذلك يرجع بطبيعة الحال إلى أن التجمع البشري بكافة أشكاله هو كتل حية متغيرة ، فما كان «قبيلة» قد يصير «حلفا» أو «اتحادا» قبليا كبيرا يشكل نواة شعب كامل ، أو على العكس من ذلك قد يتحول إلى عشيرة أو عدة عشائر تكون قبائل وبطونا منفصلة بذاتها ، كما أن كثيرا من القبائل والاتحادات والأحلاف القبلية لا تستقر على حالها على مدى الأزمان من ناحية عددها ومكانتها والاحتفاظ بحدودها ومثاويها ، كما هو ملحوظ في أدوار التاريخ المختلفة وحتى وقتنا الراهن(٦٧) .

سنكرس الاهتمام هنا لمعرفة الوحدات الاجتماعية التي تشكل بناء القبيلة في حضرموت وخصائصها ففي حضرموت تعتبر القبائل هي تلك الجماعات المعروفة بأسمائها والمرتبطة بمواقع جغرافية محددة ومعترف بها وفقا لقواعد العرف القبلي والبدوي القديم ، كما أن للقبائل أعرافها وتشريعاتها الخاصة بها وطرق الحياة والمعيشة ، وليس بالضرورة أن يكون القبائل هم من سكان المناطق البدوية ، فمن المعروف أن هناك العديد من القبائل المستوطنة والمنتشرة في الأرياف والمدن الحضرية والذين يشكلون جزءا أساسيا من سكان المدن والمناطق الحضرية المستقرة الأخرى في حضرموت ، إن القبيلة في حضرموت هي عبارة عن نظام اجتماعي وسياسي وثقافي متوارث ومظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية .

ويرتبط بالحياة القبلية مفهوم متداول بين القبائل التي تحتفظ بعصبيتها وهو مفهوم «القبولة» وهي خاصية أخلاقية لرجل «القبيلة» وهي تعني خصائص يتمتع بها أفراد القبيلة وحقوق يتمتعون بها ، كامتلاكهم رقعة من الأرض يتحركون في نطاقها أو هيمنتهم الظاهرة في وسط اجتماعي معين ، وسريان منظومة من الأحكام والأعراف التي تحكم علاقاتهم وتنظم سلوكهم ، وصفات خلقية كالشجاعة والكرم ونصرة المظلوم وعدد من المزايا التي لا تتوفر لدى بعض سكان الأرياف والحضر الآخرين ، ويعرفها الأستاذ المؤرخ «بأنها عبارة عن مجموعة من المزايا الرفيعة الشأن لا تختلف كثيرا عن معاني «الفروسية» في القرون الوسطى»(٦٨) .

ويستخدم في حضرموت عدد من المصطلحات التي ترمز إلى الوحدات التي تشكل منها البناء القبلي ، فمفهوم القبيلة يتحدد معناه حسب موقعه في السياق ، فهو قد يعني : حلفا أو اتحادا قبليا كبيرا ، أو قبيلة أو قسما منها ، أو مجموعة من البطون ، أو حتى بطنا واحدا(٦٩) ، وتستخدم مصطلحات متعددة لتعبر عن مفهوم القبيلة ، فعند قبائل الحموم تعني كلمة «زي» الاتحاد القبلي الكبير ، ويطلق على القبائل الداخلة في هذا الحلف مصطلح «بيت» كما يستخدم

مصطلح «طائلة» أو «طائفة» عند قبائل بني ظنة بمعنى القبيلة المستقلة التي تدخل في اتحاد أو حلف قبلي أكبر ، كما يستخدم أيضا مصطلح «مكتب» بمعنى طائلة أو قبيلة ، وهي تسمية جاء بها أفراد القبائل اليافعية ولم تعد تستخدم على نطاق واسع في الوقت الحاضر ، إلا أنها ترمز في كل الحالات إلى قسم أساسي أو فرعي من قبيلة أكبر[٧٠] ، إن أكثر المصطلحات سببا في الارتباك هو في استخدام لفظ «بيت» للتعبير عن مفاهيم متباينة ، ففي حين يستخدم البيت للإشارة إلى الوحدات الاجتماعية التي تتشكل منها الأسر والعائلات ، فإنها في ذات الوقت تستخدم للإشارة إلى الأفخاذ والبطون التي تشكل القبيلة ، بل إنها في مكان آخر تستخدم لتعبر عن قسم أساسي من أقسام القبيلة كما في حالة قبيلة آل عمرو (الحموم) ، التي تتشكل من أربعة بطون (بيوت) رئيسية أو تستخدم بمعنى قبيلة مستقلة ، ونظرا لهذا الالتباس في استخدام المصطلحات المعبرة عن الوحدات المختلفة للقبيلة في حضرموت الذي يعود إلى الاستخدامات المختلفة لمفهوم الوحدات المكونة للقبيلة من مكان إلى آخر ومن قبيلة إلى أخرى ، فإننا سنقوم بوضع هذه المحاولة للوصول إلى صيغة لأقسام القبيلة في حضرموت تتفق في كثير من جوانبها مع تلك المحاولة التي قام بها عبدالعزيز بن عقيل في دراسته عن التركيب الأثنوقبلي في حضرموت وهي على النمط التالي[٧١] .

١ ـ العائلة : وهي التي تتكون من الأب والأم والأبناء وزوجاتهم والأحفاد وأفراد آخرين لهم صلة قرابة كالأجداد والجدات والعمات والخالات . وتشكل العائلة هنا أساس النشاط المعيشي اليومي ويكون رب الأسرة هو المالك الوحيد للبيت ومحتوياته وللأرض إذا كانت مهنة العائلة الزراعة ، والقطيع إذا كانت مهنة الأسرة الرعي ، وخلايا النحل إذا كانت مهنة العائلة النحالة وتربية النحل ، وقارب الصيد إذا كانت مهنة العائلة صيد السمك وصناعته ، والسنبوق إذا كانت مهنة العائلة الملاحة والنقل والتجارة . . إلخ ، فإذا كانت العائلة تعيش حياة البداوة فغالبا ما يسكن أفرادها الكهوف أو الخيام والبيوت المصنوعة من القش أو الطين ، أما إذا كانت العائلة تعيش حياة الاستقرار فغالبا ما تعيش في بيت واسع أو بيت له عدة أدوار ، ولم تظل العائلة كوحدة بنائية قبلية بدوية أو حضرية كما هي عليه قبل ثلاثة عقود من الزمان وإنما تعرضت للتفكك والانقسام باتجاه استقلال أفرادها في أسر نووية صغيرة .

٢ ـ الفخذ (الفخيذة) : وهي مجموعة العائلات التي تنتسب إلى جد واحد قد يصل إلى الجيل الرابع أو الخامس أو أكثر من ذلك ، وكل العائلات المنتمية إلى الفخذ أو (البيت) بمفهومه

الضيق تستطيع معرفة حلقات القرابة والآباء التي تربطهم بالجد المشترك .

٣ ـ البيت (القبيلة) : وهو الذي يصطلح عليه بالبطن في التصنيف العربي التقليدي ، ويطلق اسم البيت على أي قبيلة مستقلة أو فرعية وخاصة في تلك القبائل البدوية في هضبة حضرموت الجنوبية أو عند قبائل المناهيل في الصحراء الشمالية الشرقية لحضرموت ، ويعد البيت بمثابة القسم الرئيسي في البناء القبلي والذي يشتمل على عدد من الفخائذ أو العشائر ، وهو الحلقة الاجتماعية القبلية الرئيسية التي تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة تقوم بتلبية الحد الأدنى من مصالح أعضائها ، كما تشكل محور النشاط الدفاعي للحفاظ على المصالح العامة والخاصة ، وينتسب كل أفراد البيت إلى جد واحد حقيقي يحملون اسمه ، وفي بعض القبائل يستخدم عدد من الروابط للدلالة على اسم البيت أو القبيلة أو الفخيذة مثل «آل» و«بن» و«با»(٧٢) ، إن متوسط عدد أفراد البيت (البطن) الواحد يتراوح بشكل عام ما بين المائتين والثلاثمائة فرد ، كما توجد حالات أخرى لبطون يتجاوز عدد أفرادها السبعمائة ، في حين لا يتجاوز عدد أفراد بعض البطون الخمسين فردا ، وينفرد كل بيت بمثوى خاص به إن كان ذلك في مناطق الهضاب الجبلية أو الوديان ، وقد يستقر أفراد البيت أو البطن في أكثر من مكان محدد ، فبيت «بحسن» أو البحسني وهم قسم أساسي من أقسام قبيلة آل عمرو الحموم الأم يتوزعون في مناطق مختلفة من الهضبة الجنوبية بحضرموت ، فهناك من يطلق عليهم «بحسن التامبول» في منطقة المعدي ، وهناك «بحسن لمعورب أو المعراب» الذين يسكنون قريبا من الساحل في قرية المقد إلى الشمال من مدينة الحامي الساحلية بخمسة أميال ، أما في القبائل المستقرة ، فإن كل مثوى يسمى بتسمية طوبوغرافية أو وظيفية يضاف إليه اسم البطن (البيت) في أغلب الحالات مثل قارة آل عبدالعزيز ، وعرض آل الصقير ، وحصون أو ديار آل مينباري في منطقة سكن القبائل الكثيرية(٧٣) ، ويعيش أفراد البيت في مناطقهم المعروفة بشكل مستقل ودون وجود أي فئة من الفئات السكانية المعروفة في المناطق الحضرية ، وبعض هذه البطون يسكن إلى جانبهم بعض أفراد المراتبيات السكانية العليا أو الدنيا مثل السادة والقرويين والعبيد .

٤ ـ القبيلة المشتركة (الحلف القبلي أو الاتحاد القبلي) : الحلف القبلي هو تلك القبائل المستقلة الداخلة في الحلف المشترك ، والتي تحتفظ بأنسابها الخاصة واستقلالها مثل حلف الشنافر والذي يتكون من قبائل الكثيري ـ العامري ـ الجابري ـ وآل باجري ، أما الاتحاد القبلي أو

ما يطلق عليه محليا بـ«الزي» عند قبيلة الحموم أو «الطائلة» عند قبيلة بني ظنة ، فيعني تلك القبائل الداخلة في حلف واحد ، والتي تعرضت أنسابها بفعل قدم ووثوق الحلف إلى التعديل والاندماج في سلسلة نسبية واحدة كقبيلتي سيبان والحموم ، وتتوزع بطون وفروع القبائل وأقسام الأحلاف على كل مساحة حضرموت ، وتعرف كل قبيلة أو حلف أو اتحاد بمساحة جغرافية محددة متعارف عليها تشكل قسما من وادي حضرموت الرئيسي أو واد أو عدة وديان فرعية أو جزء محدد من الوادي الفرعي أو مساحة محددة معروفة المعالم من هضاب وصحاري حضرموت ، ويقطن التجمع القبلي المتحالف رقعة جغرافية مترابطة من الأرض تعود ملكيتها تاريخيا إلى قبيلة رئيسية هي الأم ، ومحور التحالف لهذا التجمع تضفي عليه اسمها وصفتها ، وتبسط زعامتها وسيادتها ، فتخضع كيانات التجمع وفصائله لأعرافها وتقاليدها التي تصبح قانونا عاما يدين له الجميع بالولاء ، ولا يقوم هذا التحالف على مبدأ الانتساب إلى الأب الواحد ولكنه يقوم على مبدأ المصالح المشتركة وحاجتها إلى الاستقرار والحماية ، ومن المؤكد أن تحالف النازحين إلى مثاوي القبيلة الزعيمة (الأم) في التجمع معها برغبتها ، إما لإحساسها بالضعف وخوفها من سطوة منافسة لها ذات قيمة تهدد بقاءها ، ولتطلعها للسيطرة وتعزيز مكانتها ، ولا يعني خضوع القبائل المتحالفة مع القبيلة الزعيمة التبعية المطلقة لها ، فلكل ركيزة في التجمع حركتها الخاصة بها في دائرة المصالح المشتركة للتجمع وزعيمته ، ولها حق إقامة العلاقات الودية سعيا لتحقيق تعايش سلمي بينها وبين قبيلة مجاورة ، وقد تتطور العلاقات إلى مصاهرة ، وتقوم وشائج القربى بينها ، ولا تتدخل القبيلة الزعيمة في نشوء هذه العلاقة مادام التحالف يوفي بشروط التحالف معها(٧٤) ، وفي داخل هذه الاتحادات العشائرية نلاحظ الخضوع لسلطة الأب الأكبر (الشيخ أو المقدم) للاتحاد اختياريا بالنسبة لفروع الاتحاد ، بمعنى أن لكل دار من فخيذة ، ولكل فخيذة من قبيلة ، ولكل قبيلة من زي (اتحاد عشائري) نظامها الذاتي المستقل في منطقتها رغم التجانس العام السائد في التقاليد والأعراف المتبعة داخل الإطار التنظيمي للاتحاد العشائري بأجمعه(٧٥) ، وهذا يسري على مناطق القبائل البدوية في الهضاب الجبلية والصحراء ، أما في مناطق القبائل المستقرة في بعض الوديان ففي المحيط القبلي تقوم المراكز الحضرية وشبه الحضرية (البلدات والقرى والمدن) والتي يعيش فيها الحرفيون والتجار والكتبة والفلاحون وغيرهم ، كما تقوم كذلك القرى والبلدات الخاصة بمراتبيتي «السادة» و«المشايخ» والتي للبعض منها وظائف أمنية تجارية ودينية لا غنى عنها في السابق لهذا المحيط القبلي(٧٦) ، هنا تجد المجتمع القبلي المراتبي

الذي تظهر فيه الطبقات والشرائح الاجتماعية ، يتوزع السكان في هذه المناطق وفقا للنظرة الاجتماعية السائدة لكل شريحة من الشرائح ، ويلعب الانتماء الاجتماعي والمهنة وطبيعة العمل دورا مهما للحكم على هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية .

٣ـ٣: النظام المراتبي في حضرموت :

أولا: الحضر :

ينقسم السكان في حضرموت إلى الحضر والبدو ، ويشمل السكان الحضر تلك الجماعات المستقرة في المدن والقرى والأرياف والذين كانوا يعملون بأنماط إنتاجية متنوعة كالزراعة والتجارة والسفر والنقل البحري وصيد الأسماك وتنتشر هذه الجماعات على طول حضرموت وعرضها ويتمركزون في المدن الكبرى والقرى في وادي حضرموت وساحله .

وتميز التنظيم الاجتماعي بملامح بنيوية ترسخت منذ قرون طويلة ، ولم تكن الظاهرة القبلية إلا مظهرا من مظاهر التنظيم الاجتماعي للمجتمع الحضري ، وتحتفظ القبيلة بمكانة اجتماعية محددة في السلم الاجتماعي الحضري .

ففي القرى المنتمية لهذه أو تلك القبيلة أو الحلف أو الاتحاد القبلي تظهر شجرات الأنساب مرسومة على الأرض ، ذلك أن كل مثوى (مكان خاص بالقبيلة) يسمى بتسمية طوبوغرافية أو وظيفية ، يضاف إليه اسم «البطن» في أغلب الحالات ، وفي وسط هذا المحيط القبلي تقوم المراكز المدنية أو شبه المدنية (البلدات) ، والتي يعيش فيها الحرفيون ، والتجار ، والكتبة ومعلمو التلاميذ وغيرهم ، كما تنتشر كذلك القرى والبلدات الخاصة بمرتبتي «السادة» و«المشايخ»(٧٧) ، وهذه الظاهرة تظهر بشكل جلي في مناطق ومدن وادي حضرموت وفروعه (حضرموت الداخل) ، أما في مدن الساحل وبلداته ، يشكل الحكام والشرائح الاجتماعية بمختلف مراتبها : قبائل ، سادة ومشايخ وبقية الفئات الأخرى ، العناصر المكونة للتركيب الاجتماعي ، وهم يعملون بمختلف المهن والحرف ومنهم رجال الحكم والإدارة والقيادات العسكرية وملاك السفن ، والنواخذة والبحارة ، والتجار والصيادون والمزارعون والدلالون (السماسرة) وغير ذلك من الحرف المدنية الأخرى .

والمعروف أن الشرائح الأخرى من السكان من غير القبائل والتي ترجع أنسابها في الأساس إلى أصول قبلية معروفة في شجرات أنسابها لا يطلق عليهم قبائل ، وإنما تسمى بأسماء أخرى ـ

سادة ، مشايخ ـ تتموضع في سلم اجتماعي هرمي وفقا لمكانتها الدينية والاجتماعية الموروثة ، كما توجد شرائح اجتماعية أخرى تعتبر شرائح ضعيفة في المجتمع ولا تدري عن أصولها القبلية وأنسابها وهي تمارس في الغالب الزراعة والأعمال الحرفية الأخرى كالنجارة وصيد الأسماك والحدادة والصياغة والبناء .

إن الكثير من القبائل التي تحولت إلى الحياة الحضرية منذ مئات السنين واشتغلت بأعمال ومهن وحرف مختلفة لم يعد يطلق عليهم قبائل عند عامة الناس ، وإنما أصبحت كل قبيلة تحمل لقب طبيعة الحرفة ووظيفتها داخل المجتمع فظهرت المراتب الاجتماعية وتشكلت على مدى السنين الطويلة ، أما تلك القبائل التي احتفظت بعصبيتها وطابعها القبلي البدوي ، فإنها استمرت على تلك العصبية وما زالت تحتفظ ببعض مظاهر عصبيتها مما جعلها أيضا تحتل مرتبة اجتماعية تتفاوت أهميتها الاجتماعية من مجتمع حضري إلى آخر ، وفي ذات الوقت تحتفظ بالمكانة والمرتبة الاجتماعية الأولى في مناطق نفوذها القديمة ، أما أصحاب المراتب الاجتماعية الأخرى فهم يعيشون في المناطق الخاضعة لتلك القبائل وتحت حمايتهم ويمارسون وظائفهم الاجتماعية في ظل احترام كل أفراد القبيلة صاحبة الأرض ، أما في المدن والبلدات الحضرية فإن عصبية القبيلة ومكانتها الاجتماعية تصاب نسبيا بالضعف في ظل تفوق عصبية السادة والمشايخ أصحاب المرجعيات الدينية والروحية القائمة على التبجيل والاحترام ، وهؤلاء لا يرمز إليهم بالقبائل وإنما بالمسميات المعروفة التي ترسخت عبر الممارسات الاجتماعية القائمة على اعتبارات اجتماعية وروحية منذ مئات السنين .

إن المجتمع التراتبي في حضرموت والذي يعبر في حقيقة الأمر عن مظهر من مظاهر التشكل القبلي التراتبي قد تشكل منذ قرون ، ولكن الوضع الاجتماعي التراتبي لم يكن له أن يستقر على تشكيل واحد إنما كان يتعدل كلما طرأت أحداث جديدة وانتقل المجتمع إلى طور سياسي جديد على مدى القرون الأربعة الماضية وحتى نهاية فترة الاحتلال البريطاني استقرت هذه التشكيلة التراتبية كما سيأتي الحديث عنها في سياق العرض القادم .

لقد ذكرت بعض الكتابات[٧٨] أنه إضافة إلى القبائل والجماعات الحرفية فإن المجتمع الحضرمي كان يضم طبقة المشايخ التي نظر إليها البعض بأنها بقية السدانات والزعامات الروحية القديمة وهم سادة المجتمع وطبقته الأولى في القرون الثلاثة للهجرة . وفي فترة لاحقة وفي بداية القرن الرابع الهجري ، أصبح السادة (آل باعلوي) من أحفاد أحمد بن عيسى المهاجر القادمين

من العراق يشكلون مجموعة سكانية حديثة احتلت بعد فترة من الزمن المرتبة الأولى في السلم الاجتماعي لمجتمع حضرموت لاعتبارات نسبية ودينية واجتماعية ، وفي القرن السادس عشر الميلادي أصبحت القبائل اليافعية (العسكر) شريحة مكونة للمجتمع الحضرمي بعد اندماجها فيه واستطاعت قيادات سياسية وعسكرية من أوساطها السيطرة على مقاليد الحكم في حضرموت حتى ستينات القرن العشرين ، وهكذا نرى التقسيم المراتبي للمجتمع الحضري في حضرموت يعبر عن مظاهر مختلفة لظاهرة الانقسام القبلي التي ترسخت منذ مئات السنين فالقبيلة على حد قول خلدون النقيب دائماما تتلون بألوان الطبقات أو الطوائف والشرائح الاجتماعية في الريف كما في المدن(٧٩) «أما السكان من البدو فكانوا يشكلون مجتمعا منفصلا بذاته في مناطق نفوذهم الخاصة بهم ويطلق عليهم البدو ولا يدخلون ضمن التنظيم الاجتماعي الحضري كما سنبين ذلك في فقرة لاحقة ويمكن تصنيف السكان الحضر إلى أقسام ومراتب اجتماعية وفقا لنسبها ومكانتها ودورها الاجتماعي على الشكل التالي :

السادة:

يعرف السادة (الأشراف) في حضرموت (بالعلويين) نسبة إلى جدهم السيد علوي بن عبيد الله بن السيدالإمام أحمد بن عيسى المهاجر ويعتبرون أنفسهم أسمى الطبقات لاتصال نسبهم إلى الشريفة فاطمة الزهراء بنت الرسول (ص) ولأجل ذلك وجدت الطبقات الأخرى نفسها مطالبة بإعزازهم وتقديسهم(٨٠) ، وبعد فترة من الزمن حافظ السادة على مكانة اجتماعية متميزة فمنذ وصولهم إلى حضرموت نبغ السادة نبوغا مرموقا في ميدان العلم الديني والاجتماعي فألفوا الكتب والرسائل والمخطوطات الدينية والأدبية واستمر السادة كطبقة حية في المجتمع الحضرمي تدرك مقامها فيه وتدرك أيضا ما يترتب على الحفاظ على ذلك المقام السامي المرموق من مسؤوليات اجتماعية وتحملا للمشاق في توطيد دعائم السلم بين الحكام واحتلالا للصدارة في العبادات والمعاملات الحسنة وسموا في الأخلاق وتبحراً في علوم الشريعة واسهاماً في مختلف الفنون الإنسانية(٨١) ، وتمثل قرابتهم النسبية الكريمة للرسول (ص) عن طريق ابنته فاطمة وكذا زعمهم بامتلاك بعض القدرات الخارقة ووراثتهم للدور التبشيري والديني أسبابا مهمة في تبوئهم مكانة سامية في السلم التراتبي في المجتمع الحضرمي ولهذه الرابطة النسبية القرابية معان عميقة للسادة ، فإلى جانب تلك السمات التي منحتهم كريم النسب فالسادة يعتقدون بوصفهم المنحدرين من سلالة بني هاشم بأنهم هم الوارثون للاضطلاع بالدور

التنويري الديني أينما ذهبوا وأقاموا وهم الصفوة المنتقاة الذين يقع على عاتقهم نشر الدين الإسلامي وشرح تعاليمه وهم الحاملون للتقاليد النبيلة والكريمة للرسول (ص) وبفضل كل تلك الأسباب المشار إليها وفي مقدمتها الرابطة النسبية ودورهم التنويري في نشر الإسلام جعلتهم يتبوأون مكانة رفيعة في نسق القيم المجتمعي وإعطائهم مكانة دينية واجتماعية مرموقة(٨٢) .

لقد توقفت المكانة الاجتماعية للسادة كشريحة متميزة في مجتمع حضرموت إلى جانب العامل السلالي والمكانة الروحية ، وإنتاج ونشر الثقافة الدينية والعلمية ، تلك الوظيفة الاجتماعية كمحكم في النزاعات القبلية ، والتوسط لإبرام الصلح بين القبائل ، وقد أهلهم للقيام بهذه الوظيفة وضعهم المحايد وعدم انتسابهم إلى القبائل المحلية(٨٣) .

وتعتبر القبيلة العلوية (السادة) من أكثر القبائل الحضرمية عددا ، إلا أنها لا تدخل في تحالفات مع قبائل أخرى كما هو حال بقية القبائل(٨٤) ، كما أنها لا تقتصر في إقامتها على منطقة جغرافية بعينها ، ولكنهم ينتشرون ويسكنون في كل مدن وقرى ووديان حضرموت .

ورغم الأصول القبلية للعلويين باعتبارهم ينتسبون إلى بني هاشم ، وهم فخذ من قريش أكبر قبائل العرب في الإسلام ، فإنه بمرور السنين ، أصبح العلويون في حضرموت لا ينظر إليهم كقبيلة مثلها مثل بقية القبائل اليمنية المعروفة بأنسابها القبلية ، وإنما أصبح ينظر للسادة العلويين كمرتبة اجتماعية تتميز بخصائص معينة ووضع اجتماعي متميز بين بقية شرائح وفئات المجتمع بفعل الأدوار والوظائف الاجتماعية التي اختصوا بها منذ قدومهم إلى حضرموت وظلت سارية المفعول إلى الوقت الحاضر .

لقد تحول الهاشميون العدنانيون من نسل أحمد بن عيسى المهاجر إلى سادة ورؤساء روحيين في حضرموت وتخلوا في البداية عن الوظائف السياسية والعسكرية ، وتبوأوا مناصب إصلاحية وتنويرية ساهمت في الحفاظ على توازن المجتمع كلما هزته الفتن والحروب منذ مئات السنين ، وإن هذا البعد عن الوظائف السياسية ليس معناه أنهم لم يمارسوا أي شكل من أشكال العمل السياسي ، وإنما الظروف التاريخية التي مرت بالمسلمين في البلاد العربية فرضت عليهم سياسة من نوع آخر ذات صبغة إصلاحية ، فكانت بعض القبائل تدين لهم بالولاء والطاعة وتقوم بخدمتهم ، بمثابة أنهم مرجع لا بد من العودة إليه في حسم الكثير من الأمور المتنازع عليها ، وتنفذ أحكامهم وقراراتهم كأوامر ملزمة لكل الأطراف .

ويتميز السلوك الاجتماعي اتجاه السادة بعدد من التصرفات والتوقعات الاجتماعية يتمثل في

التبجيل المتزايد لهم ، فالسيد تقبل يده مهما كانت سنه وكذا الشريفة ، والرجل من السادة ينادى عليه «بالحبيب أو السيد» وينادى للمرأة بالشريفة ، ويميز السادة في بعض المناطق أنفسهم باللباس ، ويتميز الكثير من بيوت السادة بصفات فيزيقية كطول القامة وبياض البشرة ، ويفضل السادة الزواج الداخلي Endogamy ويجوز للذكور منهم الزواج من بقية شرائح المجتمع ، بينما يمنع زواج الإناث من بقية شرائح المجتمع الأخرى .

إن المكانة الاجتماعية التي حظيت بها شريحة السادة قد دعمت بماكينزمات اجتماعية تمثلت في بعض قواعد السلوك الاجتماعي المتوارث ونظام الزواج وطبيعة الوظيفة الاجتماعية التي مارسها السادة كمجموعة محايدة ، كما ساعدت هجرة أبناء هذه الشريحة إلى بلدان المهجر كالهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا على استمرار دورهم ووظيفتهم الاجتماعية ، ودعمت التجارة والثروة مكانتهم الاجتماعية فامتلكوا الأراضي الزراعية وشيدوا المدارس والأربطة الدينية والتي مكنتهم من السيطرة على النظام التعليمي والتربوي ، وتفننوا في تشييد دورهم السكنية مقتبسين الفن المعماري من تلك البلاد التي هاجروا إليها ، واستحدثوا أنواعا عديدة من الطقوس والابتهالات الدينية وأقاموا الندوات والاحتفالات الدينية والاجتماعية في المساجد وعند قبور زعمائهم ، كما شهدت بيوت الأثرياء منهم ليالي فنية يصدح فيها المنشدون بأصواتهم الشجية والعذبة ويتغنون لكبار شعرائهم وشعراء العربية ، ويسكن السادة بيوتهم بعد الظهر ولا يغادرونها ، وتجتمع الأسر لشرب الشاي وأكل المكسرات لساعات طويلة .

إن السادة في حضرموت بحق كانوا يمثلون الطبقة الأرستقراطية إلى جانب كونهم رجال علم ودين ، ولا يتصور المرء أن هؤلاء يقابلون في وضعهم الاجتماعي طبقة رجال الدين المسيحي في أوروبا كما ذهب الغلاة والمتطرفون في بداية الحكم الثوري في جنوب اليمن الذين أطلقوا اسم الكهنوت على رجال الدين في حضرموت ، فالفرق شتان بينهما ، فهؤلاء طبقة منفتحة ومتحررة ، ويجمعون في تسامح تام بين نشاطهم الديني وحياتهم الاجتماعية المتحررة دون تناقض أو صراع ، إلا من بعض حالات الاستعلاء الممقوت عند بعضهم ، فهم رجال مجتمع أولا ورجال دين ثانيا .

القبائل :

يشير مفهوم القبيلي «رجل القبيلة» في حضرموت إلى أولئك الذين لهم نسب معروف وينتمون إلى إحدى القبائل اليمنية المعروفة بانتمائها القحطاني أو العدناني[٨٥] ، ويستعمل هذا

المفهوم لتميز الفرد القبيلي عن السيد الذي ينتسب إلى أحد أحفاد سيدنا علي بن أبي طالب وينسبون أنفسهم إلى الرسول عن طريق ابنته فاطمة (رضي الله عنها) كما يستعمل أيضا لتمييز القبيلي عن المشايخ الذين ينتسبون إلى أصول قبيلة قديمة في حضرموت أو ينتسبون إلى أسر عدنانية كالانتماء إلى أحد صحابة الرسول أو أبناء عمومته ، كما يستعمل أيضا لتمييز القبيلي عن أهل الحرف والأعمال الأخرى .

«والقبائل هم القطاع القوي في المجتمع الحضرمي ، إن قوتهم لم تكن صادرة عن علم أو مال ، ولكنها مستمدة من حملهم السلاح واستعدادهم للاستماتة في سبيل توطيد علاقاتهم الاجتماعية ، وما لتلك العلاقات من تأثير في توجيه الأحداث السياسية في البلاد ، ويعتبرون أنفسهم في المرتبة الثانية بعد العلويين في السلم الاجتماعي في حضرموت»(٨٦) ، فهؤلاء إلى جانب السادة استطاعوا الحفاظ على أنسابهم والاحتفاظ بمناطقهم المعروفة التي يمارسون عليها سلطتهم ، ويحكم القبائل نظم وأعراف اجتماعية تجعل منهم مجتمعا مستقلا بذاته ، يمارسون نشاطهم المعيشي ويحتكمون للعرف القبلي لتنظيم حياتهم وحل مشكلاتهم ، وبحكم إيمانهم بحقهم في مناطق نفوذهم ، فإنهم يمارسون سلطتهم عليها وعلى المناطق الحضرية التي تقع في محيطها ، ويفرضون حراستهم على تلك المناطق بموجب أعراف موروثة واتفاقات معروفة بينهم وبين حكام هذه المناطق ، وذلك مقابل الحصول على عطايا تتمثل في أنواع مختلفة من الضرائب العينية والمالية ، ولهذا فهم يشعرون بأنهم هم أصحاب الأرض ، وهم السكان الأصليون لمناطقهم وأن الآخرين بما فيهم السادة والمشايخ والقرويون يقعون تحت سلطتهم وحمايتهم ، فهم الشريحة القوية داخل المجتمع ، ويحترمون السادة والمشايخ لاعتبارات تتعلق بسمو نسبهم ومكانتهم الروحية والدينية والوظائف الاجتماعية التي يمارسونها ، ففي المناطق القبلية والبدوية على وجه التحديد فإن لرجل القبيلةمكانة السيد أو الشيخ ، ويتمتع رؤوساء القبائل بسلطة ونفوذ كبير بين أفراد قبائلهم(٨٧) .

إن الصورة التقليدية للقبيلي (رجل القبيلة) تتجلى في حمله للسلاح ، إن كان الخنجر الذي يضمه إلى خاصرته بواسطة حزام من الجلد المصنوع محليا ، أو حمله للبندقية ، وهو على الدوام يكون مستعدا لاستخدام هذا السلاح للدفاع عن عرضه وماله ، أو للدفاع عن الشرائح الاجتماعية من سادة ومشايخ وضعفاء التي تحتمي به ويؤمن هو بمكانتها الروحية والدينية ، كما أنه على استعداد للدفاع عن أولئك الأشخاص (المتربعين) المستجيرين بهم من اعتداء القبائل

الأخرى ، إلا أن رجل القبيلة البدوي لديه الاستعداد في ذات الوقت للاعتداء على الآخرين (الغرباء) الذين لا يملكون سندا قبليا في حالة إحساسه بالجوع والفاقة ، فهو لا يعير أي اهتمام بالقيم القبلية أو الدينية لسد رمقه وتلبية حاجاته عندما تنقطع به السبل ، وهكذا أصبح رجل القبيلة البدوي في وضع اجتماعي استثنائي لإثارته الخوف والفزع في نفوس أفراد الشرائح الاجتماعية الضعيفة في المجتمع(٨٨) .

وهناك مصطلح آخر يستخدم للإشارة إلى بعض القبائل وخاصة تلك الوافدة من منطقة يافع وهو مصطلح «العسكر» ، وهي قبائل وفدت إلى حضرموت على فترات تاريخية متقطعة وكان أكثرهم كثافة في مطلع القرن السادس عشر الميلادي ، وقد استطاعت بعض الأسر منهم تكوين إمارات معروفة في حضرموت كإمارة آل كساد في المكلا ١٧٠٣ ـ ١٨٨٢ ، وإمارة آل بن بريك في الشحر ١٧٥٧ ـ ١٨٤٧ ، ثم الدولة القعيطية التي قامت على أنقاض تلك الإمارات واستمرت تسيطر على حضرموت حتى عام ١٩٦٧م .

وأصبح العسكر بمثابة الجماعات التي أدارت الحكم ردحا من الزمن تمتد إلى أربعة قرون من الزمان يشكلون مرتبة اجتماعية معروفة ويأتون في المرتبة الأولى ، ومصطلح العسكر رغم مدلوله الواضح بمعنى الأفراد الذين يمتهنون الجندية ، إلا أنها أصبحت منذ قرون تحمل دلالات مجتمعية ، باعتبارها شريحة اجتماعية عليا في المجتمع ساعدتها الظروف التاريخية لتكوين نفسها وفرض هيبتها وبروز قيادات عسكرية وسياسية منها ، كل ذلك مكنها من السيطرة السياسية على مقاليد الحكم وتكوين دويلات معروفة في تاريخ حضرموت السياسي ، ولقد لعب «العسكر» دورا أساسيا في تاريخ حضرموت الحديث ، وتحالفت هذه الفئة مع السادة باعتبار الأخيرة صاحبة السلطة الروحية في المجتمع ، وأدى هذا التحالف إلى انسجام السلطة الروحية «الدينية» والسلطة السياسية ، وقد قام هذا التحالف على الاحترام المتبادل وتقدير كل فئة بطبيعة السلطة الكامنة في كل منها ، مما كتب لهذا التحالف الاستمرار(٨٩) .

واكتسب مفهوم «القبولة» في هذه الفترة معنى أخلاقيا باعتباره «مجموعة من المزايا الرفيعة الشأن لا تختلف كثيرا عن معاني «الفروسية» في القرون الوسطى ، ورجل القبيلة (القبيلي) هو الإنسان الذي يربأ بنفسه عن الخائنين بالعهود ، ويجتنب الظلم ، وأن يعمل على وحدة الرأي والعمل في قبيلته ، وأن يسارع إلى استعمال سلاحه لإحقاق الحق ، وأن لا يتوانى لتلبية نداء الواجب دفاعا عن كينونة القبيلة وشرفها بالمبادرة إلى إلقاء نفسه في أتون الحرب إذا اضطرم

أوارها ، وأن يلزم نفسه وغيره بتطبيق هذه المتطلبات بأمانة وصدق»[٩٠] ، إن هذه الصفات الأخلاقية لرجل القبيلة قليلة التطبيق في مجتمع قبلي أمي فكثيرا ما تنتهك الأعراف وتنهب الأموال وينعدم الأمن والاستقرار .

وقد اشتغل معظم أفراد القبائل المتحضرة في الإدارة السياسية للبلاد والجيش الحكومي ، كما كان منهم التجار والملاحون المشهورون ، كما هاجر الكثير منهم إلى الهند وجنوب شرق آسيا ، مما ساعد ذلك في تعزيز نفوذهم ودورهم السياسي في مراحل مختلفة من تاريخ حضرموت السياسي .

وفي الوقت الذي يتمتع فيه رجال القبائل المتحضرة والمستقرة من المشاركة في الإدارة السياسية للبلاد ، لم تتح أي فرص لأفراد القبائل البدوية من المشاركة في الإدارة السياسية المباشرة ، وهذا يعكس في الواقع وضعهم التعليمي المتدني ، كما حرصت السلطة السياسية في ظل الحكم القعيطي على استبعاد هؤلاء من التنظيمات الحكومية نظرا للصراع الذي كان ينشب بين الحين والآخر بين الحكومة والبدو والذي استمر عقودا طويلة ، وعلاوة على هذا العامل فقد ضعفت شوكة القبائل البدوية ، فلم يعد المواطنون يأبهون بهم ويبدون لهم أي احترام ، ولم يعد الناس يخافون سطوتهم ، كما أن انتشار الأمية بين صفوفهم واعتمادهم اقتصاديا على الآخرين بعد اختفاء الأشكال التقليدية للاقتصاد التي كان يعتمدون عليها كالخفارة والشراحة والنقل البري ، وعدم تمتعهم بأي مهارات سواء كانت حرفية أو ذهنية ، كل ذلك أفضى إلى تجريد القبائل البدوية من كل إمكانياتها التقليدية ، وفقدت هذه القبائل بعد سلسلة التطورات السياسية منذ بداية القرن العشرين أي دور عسكري أو سياسي أو اقتصادي ، كل تلك الأمور أشعرتهم بضعف وضعهم الاجتماعي ، ووضعتهم في مكانة اجتماعية أدنى من مكانة القبائل المستقرة الأخرى ذات الهيمنة والنفوذ السياسي والثروة[٩١] ، وفي منتصف هذا القرن عملت الحكومة القعيطية على إدماجهم في المجتمع بواسطة تشكيل جيش البادية ، ويظهر منهم بعد ذلك قادة كبار ومعروفون ، كما يولع العديد منهم بالهجرة والاستقرار في الدول المجاورة .

المشايخ :

المشايخ ومفردها شيخ ومعناها المعلّم ، وهم الجماعات الذين يدعون انتماءهم إلى علماء وأولياء مشهورين وذوي سمعة في المجتمع الحضرمي القديم[٩٢] ، وهم في الأصل ذوو أصول قبلية وينتمون إلى قبائل عربية معروفة ، فمنهم من ينتمي إلى أصول قبلية قديمة في حضرموت ،

ومنهم من جاء من وسط الجزيرة العربية أو العراق .

ومن المتواتر أن بعض الشياخات القديمة هي بقية السدانات والقيادات الروحية القديمة ، بيد أن النفوذ العلوي الذي توافد إلى حضرموت مع مقدم السيد أحمد بن عيسى المهاجر في الثلاثينيات من القرن الرابع الهجري ، نحى المشايخ عن الصدارة الاجتماعية ، وهكذا أصبح المشايخ يحتلون المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي بعد السادة العلويين ، لأنهم رأوا في زعامات السادة الأحقية في تبوأ مكان الصدارة الاجتماعية وذلك لسموهم النسبي وتفوقهم في العلوم الشرعية والدينية كما أن السادة ظلوا على احترامهم للمشايخ من خلال اعترافهم بمكانة المشايخ الروحية واستمرار عاداتهم في المناسبات الدينية(٩٣) .

وقد عزز المشايخ مكانتهم الاجتماعية بتفرغهم للعلوم الشرعية والدينية ونبوغهم فيها واشتغالهم بالقضاء وأئمة للمساجد ، وهذا أعطاهم إضافة إلى أنسابهم المعروفة الأفضلية على القبائل الأمية وتبوأهم مكانة اجتماعية محترمة ، ونظرا للأنساب الصريحة لكل من القبائل والمشايخ إن كان للقبائل القحطانية أو القبائل العدنانية ، فقد أتاح لهم ذلك الانتساب التزاوج فيما بينهم ، وهذا الزواج البيني يؤكد دون شك الأصول القبلية للمشايخ(٩٤) ، إلا أن نظام الزواج السائد يعطي إمكانية القبيلي من الزواج من شريحة المشايخ ، وفي ذات الوقت يلاقي الشيخ صعوبة في الزواج من شريحة القبائل ، وهذا مؤشر على سمو مكانة رجل القبيلة عن الشيخ في معظم مناطق حضرموت ، وهذا على مستوى نظام الزواج ، أما فيما يتعلق بالمكانة الدينية فالشيخ يتمتع بمكانة روحية أكبر كما أنه يلعب دورا حيويا في التحكيم بين القبائل المتنازعة ويكون حكمه نافذا على جميع الأطراف .

وحافظ المشايخ على زعامتهم التقليدية في بعض المناطق بواسطة تأثيرهم على بعض الشرائح الاجتماعية من القبائل والصبيان بخدمة المشايخ التي يقوم القبائل بحمايتهم في حالات الضرورة من بطش واعتداء القبائل الأخرى ، ويتجلى احترام هذه الشرائح للمشايخ عن طريق أساليب المناداة والتحية ، ففي بعض مناطق حضرموت ينادي القبيلي أو الصبي الشيخ بالحبيب ، كما تتم التحية بواسطة تقبيل يد الشيخ(٩٥) ، وقد اشتهر عدد من المشايخ في ميادين التجارة والملاحة البحرية وعززوا مركزهم الاجتماعي بواسطة الثروات التي جمعوها عن طريق التجارة أو عن طريق الهبات الممنوحة لهم من السلاطين والتابعين لهم من القبائل والحضر ، ونظرا للدور الذي قام به المشايخ من آل باعباد في الترويج لحكم آل كثير ، فقد منحهم السلطان أبو طويرق

أراضي زراعية في مناطق مختلفة من حضرموت ، علاوة على الدور الذي لعبوه في ترويض القبائل وإبرام الصلح بينها وبين سلاطين آل كثير[٩٦] .

ونستطيع القول بأنه يوجد تحت مفهوم المشايخ عدد من المصطلحات الأخرى ذات الدلالات الاجتماعية المختلفة ، فهناك مشايخ الأصل الذين ينحدرون من قبائل وأسر قحطانية أو عدنانية معروفة ، ويوجد أيضا مشايخ العلم ، وهم غالبا ينتسبون إلى شرائح اجتماعية دنيا ولا يعرفون انتماءاتهم القبلية ، إلا أن اشتغالهم ببعض المهن التي تتطلب قدرا من التعليم الديني أهلها ومكنها من الحصول على لقب شيخ ، وأخيرا يوجد هناك مشايخ الأرض وهم الذين يقومون بالتحكيم في نزاعات الأرض ، ففي حالة فشل الأطراف المتنازعة في الوصول إلى حل وعدم موافقتهم على الحكم الصادر من القاضي ، يعتبر حكم شيخ الأرض ساري المفعول ومقبولا من كافة الأطراف ، ويطلق على هذا الحكم «حكم تكفاه» أي حكم كفاءة ، ويصنف مشايخ العلم ومشايخ الأرض من ضمن طبقة القرويين الذين سنأتي على ذكرهم في الفقرة التالية .

الضعفاء (الضعفة) :

وهم الفئات المتبقية في المجتمع ويشكلون نسبة كبيرة من سكان المدن والقرى والأرياف ، ولا يمكن تأكيد انتمائهم إلى خط النسب القحطاني أو خط النسب العدناني ، وليس لهم أسلاف معروفون بانتمائهم إلى قبائل محددة أو إلى قادة دينيين ، ولذلك فهم يحتلون مكانة اجتماعية دنيا في السلم الاجتماعي الحضرمي[٩٧] .

إن طبقة الضعفاء وهم في مجملهم من سكان البلاد الأصليين هم في الغالب من الشرائح الاجتماعية الحرفية ، ويشكلون بيوتا عديدة ويحملون أسماء مختلفة وغير مترابطين من الناحية النسبية كما لا يوجد لدى أي عائلة تصور بانتمائه ، وهم أنفسهم لا يدعون انتسابهم لسلف معروف كما لا يتذكرون أو يعلمون شيئا عن أنسابهم ، ورغم ذلك فإن لهذه الطبقة شعورا بالهوية الشعبية[٩٨] والانتماء الواحد للبلد (المدينة ، القرية) التي يعيشون بها ، ويتجلى ذلك الشعور بالهوية الشعبية في وحدة الفعل الاجتماعي والتفاعل إزاء مختلف الأوضاع الاجتماعية وكذا في وحدة العادات والتقاليد الشعبية والفلكلور الشعبي التي يمارسونها في مختلف المناسبات الدينية والاجتماعية .

ويصنف المنتمي إلى هذه الطبقة على أساس نسبه أولا ثم عدم تمتعه بالعديد من المزايا التي

يتمتع بها أفراد الشرائح العليا ، وتضم هذه الطبقة عددا من الجماعات والفئات الاجتماعية التي يتفاضل كل منهما عن الأخرى بحسب طبيعة الحرفة والوظيفة الاجتماعية ، ويطلق أنجرامس على هذه الطبقة القرويين Townsmen ويعتبرهم من العائلات التي قدمت مع السيد أحمد بن عيسى المهاجر[٩٩] ، ويقسمهم إلى أربع طبقات ، التجار ، الحرفيين ، العمال (الجعلة) ، والعبيد ، وهم عماد الحياة الاقتصادية في البلاد ولا يحملون السلاح ، كما يعتبرون المصدر الرئيسي للضرائب ، ونظرا لما يتمتع به بعضهم وخاصة التجار من نفوذ اقتصادي فقد كان لهم تأثير كبير على مجرى الحياة الاقتصادية وارتقى أعيانهم إلى مصاف الشخصيات الاجتماعية ، واستطاع بعضهم تسيير شؤون بلداتهم الخاصة ، ويمكن تقسيم طبقة الضعفاء وفقا لطبيعة أعمالهم الحرفية على النحو التالي :

١ ـ القرويون أو (القرار) : وتشمل التجار والكتبة وبعض صغار طلبة العلم والمعلمين ، وكلمة القرار تعني في الأصل سكان القرية أو المدينة المستقرين بها منذ القدم ، وذلك تمييزا لهم عن الوافدين المحدثين[١٠٠] ، وتتوارث هذه الشريحة كل أعراف وتقاليد المجتمع القديم ، وعادة ما تنقسم البلدة أو القرية على أساس المناطق أو الحارات (الحويف) ولكل حارة أو حافة رئيس (مقدم) فيوجد رؤوساء (مقادمة) للأحياء السكنية والمزارعين أو الصيادين ، كما يدير المدينة أو القرية في النواحي الاجتماعية رئيس عام (مقدم البلاد) تكون علاقته مباشرة مع السلطات الرسمية ، ويكون هو عضوا في مجلس المدينة أو القرية ، ويحظى هؤلاء الرؤوساء (المقادمة) بمكانة خاصة لدى أفراد المجتمع ، وهم مشاركون رئيسيون في كل ما يخص البلاد من مشاكل وأمور تتعلق بالعادات والتقاليد والعرف الاجتماعي ، ومصطلح القرويين يطلق على مناطق حضرموت الداخل فقط ، ولا تجد لهذا المصطلح استخداما في مناطق حضرموت الساحلية ، حيث يشكلون جزءامن طبقة الضعفاء .

٢ ـ بحارة السفن الشراعية : وهي حرفة تخص سكان الساحل الحضرمي عن غيره من مناطق حضرموت الداخلية وكانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان المدن والبلدات والقرى الساحلية ، وحرفة الملاحة البحرية من الحرف العريقة التي امتهنها سكان حضرموت في الماضي وهي لا تخص شريحة اجتماعية بعينها وإنما المعروف أن هذه الحرفة قد ضمت إليها مختلف أبناء الطبقات والشرائح الاجتماعية العليا والدنيا وهي حرفة مفتوحة تعتمد على المهارات المكتسبة للبحار ، وبحكم أن أفراد الشرائح العليا في المجتمع من المتعلمين فقد احتلوا المراتب العليا في

تقسيم العمل داخل السفينة مثل النواخيذ والمعالمة والكرانية (الكتبة) ، أما الأميون ومعظمهم من أبناء الشرائح الاجتماعية الدنيا في المجتمع فهم يحتلون المراتب الدنيا في تقسيم العمل داخل السفينة ، كالبحرية والصغايرة وهي الوظائف التي لا تتطلب مهارة ومعرفة بأساليب الحساب والقراءة ، ويحكم بحارة السفن نظام للعمل يتدرج العامل البحري بموجبه في سلسلة من المراتب المهنية تبدأ بمهمة صغير قرص (وليد) صغير درك ، بحار في الخن ، معاون سكوني ، سكوني (سكاني) صرنج ، ثم النوخذه ، ويتدرج البحري في كل تلك المراتب وينتقل من مرتبة إلى أخرى بحسب كفاءته وحداقته في استيعاب فنون البحر والسفر[١٠١] ، فالعلاقة بين عمال السفينة يحكمها نظام المسؤوليات يستند إلى تسلسل وظيفي يقوم على طبيعة المهنة والاختصاصات ويطلق على جميع البحرية «بيزوة السفينة» ، ولهم ألقاب بحرية يختلف كل واحد منها بحسب المسؤوليات المناطه به ويأتي في المرتبة الأولى النوخذة ثم الصرنج ثم المقدم ثم السكوني ثم البحرية والصغايرة[١٠٢] .

٣ ـ المساكين (الحيوك) : وهم أصحاب الحرف الاجتماعية المختلفة كالحدادين والنجارين وعمال الغزل والنسيج والصباغين والدلل (السماسرة) والبقارة (حراث الأرض) والدباغين والحلاقين والحجامين والمغنين والطباخين والبنائين والصاغة وغيرهم[١٠٣] ، ويشير د . جواد على إلى أن المجتمع القبلي في اليمن لا يتكون من قبائل وعشائر فقط وإنما يتكون من جماعات عمل تمثل مختلف الحرف[١٠٤] ، ويذهب البعض إلى أن ظروف الصراعات القبلية أطرت هؤلاء للإنزواء وممارسة هذه الحرف فقد أصبح وضعهم محتقرا ، رغم ما تشكله هذه الحرف من أهمية حيوية للمجتمع وبصرف النظر عن مدى الكسب منها ، وطبيعة المهارات التي تتطلبها ، أصبحت الأعمال الحرفية وراثية وتختص بها عائلات معروفة وقد توارث المجتمع نظرة الاحتقار إلى هذه الحرف وإلى الأسر التي تعمل بها بصرف النظر عن وضعهم المادي ، لقد أصبح دور هذه الشريحة مناطا بإنتاج تلك السلع التي يحتاجها الناس في حياتهم الاستهلاكية اليومية وتلك التي يتطلبها الإنتاج الزراعي وتقديم مختلف الخدمات الاجتماعية المختلفة لمجمل الشرائح الاجتماعية ، وقد تم ترسيخ ذلك الدور بواسطة الأعراف والتقاليد كخاصية وراثية ثم رسخ نظام الزواج هذه الخاصية فأصبح استمرار دور هذه الطبقة ووضعها الاجتماعي مرهونا بمحددات وراثية[١٠٥] .

٤ ـ البحرة (الصيادون) : وهؤلاء يشكلون شريحة واسعة في ساحل حضرموت فأغلب

سكان هذه المناطق يعملون بحرفتين أساسيتين هما صيد السمك والنقل البحري (السفر) ، وتعتبر حرفة الاصطياد من الحرف الدونية التي يعمل بها أفراد الشرائح الاجتماعية الدنيا ومعظم هؤلاء من سكان البلاد الأصليين ، وتعتبر حرفة الصيد من الحرف الرئيسية لأبناء الساحل الحضرمي ، ويرتبط بها العديد من الحرف الأخرى كصناعة الأسماك التقليدية وتجارة الأسماك ، ويعمل بحرفة الصيد أيضا بعض القبائل البدوية ، كقبيلة المناهيل التي ما زالت تحافظ على أعرافها وطابعها البدوي ، وهم ينتقلون من مكان إلى آخر على ساحل البحر العربي في حضرموت ، وذلك وفقا لأماكن تواجد السمك .

٥ ـ الحرثان (الحرف ـ المزارعون) : والحرثان (الحرث) مصطلح محلي يستخدم للإشارة إلى الفلاحين الأجراء . وكغيرهم من أصحاب الحرف والمهن الأخرى الدونية فإنهم لا يتذكرون أنسابهم ، وبالرغم من أن الزراعة هي من الحرف الرئيسية التي تشكل مصدرا أساسيا من مصادر دخل شريحة عريضة من المجتمع وتقوم بتلبية جزء هام من حاجة الناس من المواد الغذائية ، إلا أن المزارع يحتل مرتبة دونية في السلم الاجتماعي الحضرمي ويطلق عليه اسم (الحراث أو الجعيل) ، وهي تسمية تحمل مدلولات اجتماعية دونية ، ويشكل الفلاحون معظم سكان حضرموت الداخل ، ويعتبرون من القبائل المستضعفة المندحرة منذ القدم والتي اضطرتها ظروف الصراعات القبلية إلى الاستكانة والضعف والاستقرار وممارسة الزراعة[١٠٦] ، وتشير الأعراف القبلية الزراعية إلى اعتماد هؤلاء على القبائل المسلحة القوية لتأمين حياتها وإنتاجها الزراعي من النهب والتخريب ، حيث تنص هذه الأعراف على تقديم الإتاوات والضرائب المادية والعينية لرؤوساء القبائل من قبل المزارعين ، إن الزراعة كمهنة لم تكن خاصة بفئات اجتماعية معينة معروفة باسم الحرثان ، ولكن الكثير من السكان بما فيهم السادة والمشايخ والقبائل يعملون بهذه الحرفة وفي تلك المزارع التي يملكونها ، بل إن الزراعة تعتبر الحرفة الرئيسية لكثير من القبائل المستقرة في المرتفعات ، والفرد المنتمي إلى أحد هذه الشرائح الاجتماعية المذكورة لا يعرف بأنه (حراث) ، وإنما يعرف بانتمائه الاجتماعي إلى شريحته المعروفة . إلا أن شريحة (الحرثان) تعتبر جماعات محلية قديمة ضعيفة احترفت الزراعة منذ القدم وتحدد موقعها الاجتماعي بطبيعة الحرفة التي اختصت بها منذ مئات السنين ، وقد ظلت عملية الانحدار الطبقي مستمرة ، فبعض الأسر المنتمية إلى قبائل معروفة وانتقلت إلى مناطق أخرى في فترات متأخرة واشتغلت بالزراعة عرفت بأنها من (الحرثان) ، وقد أدى عودة الناس إلى البحث عن أصولهم إلى الكشف عن أعداد كبيرة

من تلك الأسر الفلاحية والتي تنتمي إلى جماعات قبلية معروفة .

العبيد:

ارتبطت ظاهرة العبيد تاريخيا بالمجتمعات التراتبية والتي تعتبر الوضع الاجتماعي ظاهرة طبيعية وراثية ، علاوة على النظرة العنصرية التي تنظر إلى العبد من خلال اعتبارات اللون والسلالة .

لقد شهد المجتمع الحضرمي أكثر من غيره تدفق العنصر الأفريقي وذلك لاشتغال معظم سكان الساحل الحضرمي بمهنة الملاحة والنقل البحري منذ القدم وتردد سفن الحضارم على ساحل أفريقيا الشرقي ، وقد استغل الكثير من التجار توفر العبيد في هذه البلدان كمصدر من مصادر الكسب المادي فضلا عن الوضع الاجتماعي في أفريقيا نفسها ، يقول ويندل فيليس «لقد بقيت الساحة الكبيرة من أراضي أفريقية الداخلية منذ الأزمان الغابرة في حالة نهب ومذابح وتخريب ، وحروب بين قبائلها بسبب نشاطات تجار الرقيق حيث كانت الجيوش القبلية تشتبك ليلا ، والقبيلة تقاتل القبيلة بوحشية من أجل الحصول على أسرى ، ولقد أصبح الإنسان الحي هو العملة التجارية لأفريقيا في أحلك أيامها السوداء»(١٠٧) .

فالعبيد لم يكونوا إلا نتاجا لتجارة الرقيق التي ازدهرت في أفريقيا وبلاد العرب حتى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما تدخلت بعض الدول الأوروبية في منع هذه التجارة وهذا ما فعلته بريطانيا مع إمارات الجنوب العربي والخليج وإبرام اتفاقيات منع تجارة الرقيق(١٠٨) ، لم يكن هؤلاء العبيد المجلوبون سواء أفرادا من الأسرى وباقي القبائل المهزومة ، والتي أراد المنتصرون أن يكون في بيعهم مصدر غزير من مصادر الثروة والجاه ، وهكذا جلب هؤلاء من أفريقيا باعتبارهم عبيدا في العرف التجاري السائد بينما هم في الأصل رجال قبائل مهزومون ، وكما هو معروف أن أفريقيا مجتمع قبلي لا يختلف عن أي مجتمع عربي من حيث التقسيم والتنظيم الاجتماعي .

إن معظم هؤلاء لم يكن أقل شجاعة ومروءة واستبسالا للدفاع عن القضية الموكولة إليهم ، وهكذا أصبح لهم باع في الحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال اشتغالهم بمهنة الحراسة ، بل أصبح الكثير منهم أمناء على قصور أمرائهم وآمر لتنفيذ أوامر أسيادهم .

لقد ساعدت تجارة الرقيق بين أفريقيا ودول شبه الجزيرة العربية على تشكيل العبيد كشريحة اجتماعية في هذه الدول وعلى الرغم من أن الدول التي تعاقبت على حكم حضرموت قد

منعت هذه الظاهرة بموجب الاتفاقات التي أبرمتها مع بريطانيا ، إلا أن تجارة الرقيق استمرت ولو على نطاق ضيق وذلك حسب متطلبات الفئات الحاكمة والطبقات العليا في المجتمع ، وكان الحكام يستخدمون العبيد حرسا خاصا لهم وجنودا في بعض الأحيان ، ولم يعمل العبيد مزارعين في الأراضي الزراعية للحكام ، وإنما كانوا يستخدمون في حفر المعايين والسواقي وفي الأعمال المنزلية ، وتتنوع الوظائف المنزلية للعبيد فهو الخادم الخاص لسيدة وحارسه في ذات الوقت ، كما هو مدير أعماله في بعض الأوقات والمراسل الذي ينقل رسائل سيده الشفوية والوصي على أولاده في حالة غيابه أو موته ، كما كانوا يعملون في السفن الشراعية التابعة لأسيادهم وقد ارتقى منهم الكثير وتفوقوا في تسيير السفن ، وظهر منهم الربابنة والمعالمة البحريون ، وعلى الرغم من أن السيد يرث ويبيع العبد كما يرث ويبيع الأشياء الأخرى ، إلا أنه ينظر إليه نظرة إنسانية باعتباره أحد أفراد الأسرة ومن حقه انتحال تسمية العائلة أو القبيلة التي ينتمي إليها ، وللمكانة الخاصة التي يتمتع بها العبد عند سيده أصبح له مكانة خاصة في المجتمع ويستمد احترام الآخرين له من احترامهم لسيده ، فهو مخول لصلاحيات تحفظ له هيبته ومكانته الاجتماعية ونظرا لعمق العلاقات الاجتماعية والوجدانية التي تربط العبد بسيده أو سيدته ، فإن العبد غالبا ما يتم عتقه وتخصيص شيء من ميراث سيده له ، وكان ذلك يوثق في وصية السيد أو السيدة[١٠٩] .

الصبيان :

يستخدم في حضرموت مصطلح الصبيان إلى الإشارة إلى شريحة من الناس ذوي الأصول الزنجية أو الحبشية ويعتبرهم العلامة علوي بن طاهر الحداد من أصول زنجية ولعلهم بقايا عبيد الدول الكندية وغيرها من الدول التي تقوم وتسقط في حضرموت[١١٠] ، وهم يتركزون في منطقة حجر غرب مدينة المكلا كما ينتشرون في القرى الواقعة في وادي المسيلة القريب من سيحوت في المهرة وفي بعض مناطق حضرموت المختلفة ، إن هؤلاء يشكلون في بعض مناطق حضرموت فئات صغيرة خاصة في حضرموت الداخل ، إنما لا يشكلون شريحة اجتماعية ضمن المجتمع التراتبي الحضرمي بشكل عام ، وإنما يتركزون في مناطق محدودة ومعروفة ولكنهم بعد ذلك انتشروا في كثير من مناطق حضرموت ليس باعتبارهم فئة معروفة ، وإنما باعتبارهم جزءا من شريحة واسعة ذات أصول أفريقية وهم العبيد .

الحجور:

وهؤلاء لهم تقاسيم وخلقة حسنة وسوادهم أخف والمتأمل فيهم يقطع بأن أصلهم من الحبشة ، ولعلهم من بقايا الأحباش الذين ملكوا اليمن وهؤلاء هربوا من اليمن إلى منطقة حجر في حضرموت بعد أن أرهف ذويزن الحد عليهم ثم «المزربان» و«مزر الفارسي» ، ففيهم سحنة الحبش وخلقتهم ، إلا أن الحجور يعتقدون بأنهم أشرف من الصبيان وهم بمنزلة المشايخ والصبيان بمنزلة الموالي ، فهم لا يزوجونهم ، ويقولون نحن من ذرية (السميفع) ، وكان الحجور يهجرون بلادهم ويتركونها في حالة اشتداد أذى القبائل البدوية لهم(١١١) .

الأخـــدام:

إن الصبيان والحجور يختلفون عن تلك الفئات التي يطلق عليهم (بالأخدام) والذين يتركزون في مناطق يمنية أخرى كزبيد وتهامة والحديدة وابين ولحج ، فيما أصبح الصبيان والحجور جماعات مستقرة تمتهن الزراعة في وادي حجر منذ مئات السنين ، فقد عرف عن الأخدام بأنهم جماعات غير مستقرة وتنتقل من مكان إلى آخر بحثا عن العمل وغالبا ما يعتمدون على التسول في توفير حاجاتهم من الطعام ، كما أن مهنتهم المفضلة هي القيام بأعمال التنظيف المختلفة .

وقد تعددت الروايات لمعرفة الأخدام ونوردها كما يلي(١١٢) :

١ ـ إن الروايات التقليدية تذكر أن اليمنيين بعد أن تمكنوا من طرد الأحباش بمساعدة الفرس ، تخلفت في بلادهم العديد من الأسر الحبشية المتناثرة في البلاد ، وأخضعت هذه الأسر وعوملت كخدم وأجبرت على امتهان أعمال التنظيف وغير ذلك من المهن الحقيرة .

٢ ـ هناك من يرى بأن أصول الأخدام تعود إلى عهود غابرة تصل بالهجرات اليمنية إلى الحبشة وإقامتهم للعديد من المستوطنات والممالك والتي أشهرها مملكة (أكسوم) ، وقد اختلطت الجماعات المهاجرة من اليمن بالسكان الأحباش ، ولكنها عادت مرة أخرى إلى اليمن مع الغزو الحبشي الأخير واستقرت في موطنها الأصلي اليمن خاصة بعد ضعف مملكة أكسوم وانغلاق الحبشة على نفسها وتعرضها للحروب و الانقسامات القبلية والدينية ، وهذه النظرة لا تختلف عن الأولى ويمكن اعتبارها اتجاها واحدا .

٣ ـ هناك من يرى أنهم ضحايا الصراع السياسي في اليمن في القرنين الخامس والسادس للهجرة بين النجاحيين والصليحيين من ناحية وبين الدولة النجاحية وعلي بن مهدي من ناحية

أخرى ، وهذا الصراع الداخلي الذي نشب بين الدويلات كرد فعل لقيام الدولة النجاحية مرتبط بعوامل تاريخية أخرى منها الصراع بين اليمن والحبشة قبل الإسلام ، وقد قام علي بن مهدي بمحاربة الأحباش في ٥٣١هـ وتمكن من إسقاط دولتهم وتشريد أسرهم وتحويلهم إلى خدم (أخدام) وليس عبيدا واستمر تقليد امتهان هذه الحرفة عبر فترات طويلة من التاريخ ، ويوجد في حضرموت جماعات قليلة من الأخدام في بعض المناطق وهم يقومون بالأعمال اليدوية والدونية ، ومصطلح الأخدام ومفردها خادم هو الشخص التابع الذي يقدم خدماته للآخرين وينتقل من مكان إلى آخر بحثا عن عمل وخدمة القبائل ، وكان لا يسمح له ما قبل الستينيات من امتلاك الأرض أو حتى يقوم باستئجارها فهو شخص ضعيف ولا يسمح له بحمل السلاح ولهم أقارب محدودون ، وقد حدثت تغيرات مهمة في وضعهم الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبحوا يعملون في الأرض الزراعية ويمتلكون بعضها بالشراء ويفتحون المحلات التجارية ويعملون بمختلف المهن ، وقد هاجر منهم الكثير إلى الدول المجاورة وتحسن وضعهم المعيشي والاجتماعي(١١٣) .

ثانيا: البدو :

وهم القبائل البدوية المنتشرة في الهضاب الجبلية والواحات الزراعية والصحراء الشمالية الشرقية في حضرموت .

يعرف ابن خلدون البدو بأنهم (المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام ، وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر العوائد والأحوال ، ومقتصرون عما فوق ذلك من حاجي أم كمالي)(١١٤) ، ليست البداوة إذن نمطا معيشيا واحدا كما يعتقد الكثير من المختصين ، كما أن الاعتقاد الشائع يذهب إلى أن البدوي هو راعي الغنم أو الإبل الذي يهيم في الصحراء والهضاب الجبلية بحثا عن الماء والكلأ للحيوان ، فالبداوة أنماط معيشية متنوعة ، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك بقوله (فمنهم من يستعمل الفلح في الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها)(١١٥) .

ويقسم ابن خلدون البدو وفقا لنحلتهم من المعاش إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ البدو الذين يكون معاشهم في الزراعة والقيام بالفلح وهؤلاء يكون المقام بهم أولى من

التنقل والظعن ، وهؤلاء هم سكان المدر والقرى والجبال .

٢ ـ البدو الذين يكون معاشهم في السائمة ، مثل البقر والغنم ، فهم يظعنون ويتنقلون في الأغلب لارتياد المسارح والمياه للحيوانات والتقلب في الأرض أصلح لهم .

٣ ـ البدو الذين معاشهم في الإبل وهم أكثر تنقلا وأبعد في الفقر مجالا .

وتصنف الدراسات الحديثة البدو حسب مقاييس متنوعة منها بعد الرعي فهناك الرعاة الرحل وأنصاف الرعاة ، كما يصنفون البدو حسب بعدي الرعي والأصول اللغوية[١١٦] ، فالبدو هم جماعات قبلية ذات أنماط معيشية متنوعة ، فمنهم البدو الرحل الذين يعتمدون على الرعي ، ومنهم البدو المستقرون الذين يمارسون الزراعة بمعناها البسيط والتقليدي ، وكل بدوي بالضرورة قبيلي وينتمي إلى أرومة قبلية ما عدا الفئات الضعيفة التي تعيش معهم وتقدم لهم بعض الخدمات ، ولكن ليس كل قبيلي بدويا ، والبدو المستقرون يرتبطون بعلاقات نسبية وقرابية بالبدو الرحل ويمارسون نفس العادات والتقاليد ويتزاوجون فيما بينهم .

وينقسم البدو في حضرموت إلى قبائل متبدية ، وبدو مقيمين ، وبدو رحل[١١٧] .

١ ـ القبائل المتبدية : هي قبائل عاشت حياة البداوة أولا ، ومرت بحياة البادية واشتغلت بحرفة تربية الأغنام والمواشي والزراعة ، أو تربية الجمال ، ثم تطلعت إلى الحضر واتسعت الأحوال وحصل لهم ما فوق الحاجة مما دعاهم إلى الخلود والاستقرار فكونوا لأنفسهم مجتمعا وحياة معاشية تختلف عن واقعهم السابق ، وبنوا لهم المساكن والبيوت واختطوا لهم القرى والمثاوي ، فلكل قبيلة أو فخذ أو بيت يختص بقرية أو مثوى خاص بها ، ولا يشارك القبيلة إلا المتربع بهم (المستجير) ، وليس لغير أفراد القبيلة الحق في تملك الأرض الزراعية أو بناء بيت إلا ما يسمح به له شيخ القبيلة ، إن انتقال القبائل المتبدية إلى القرية والمثوى جاء شبه تنقل جماعي لا فردي ، ثم تأتي المرحلة الثانية لتلك القبائل المتبدية وهي مرحلة التطلع إلى المدينة العصرية والمعاصرة وإلى التحضر ، وسكن المدن ، والموجود بها أسباب الراحة والحياة المدنية السهلة ، حيث توجد مجالات كثيرة للعمل والتعليم ، وكلها أسباب جذب لكثير من سكان القرى والأرياف ، غير أن ذلك الانتقال يأخذ صبغة فردية وعلى مستوى الأفراد والأسر .

٢ ـ البدو المقيمون : هم البدو الذين اختاروا لهم معيشة الفلح من الغراسة والزراعة والأغنام ، فهؤلاء لا يقيمون في الصحراء الواسعة وهم يقتصرون في معاشهم على الضروري

من الأقوات والملابس والسكن وسائر الأحوال ، ويكثر وجودهم في الوديان الزراعية ، وقريبا من القرى وتكون بيوتهم من الشعر والوبر أو الأشجار أو القش أو من الطين ، غير منجدة إنما هو لقصد الاستظلال والسكن لا ما وراءه(١١٨) ، ويعتمدون في أقواتهم على الحبوب والذرة والقمح والإدام لديهم اللبن ، وهم يترددون على القرى والمدن ليبيعوا ما زاد عندهم من الحبوب والأغنام ، ويشترون ما يحتاجونه من اللوازم الضرورية لمعيشتهم ، وقد يكون بيعهم بالمقايضة أو القيمة النقدية ، فإذا اتسعت أحوالهم وفاض لديهم شيء من المال تطلعوا إلى حياة أفضل وقد تكون إلى حياة القبائل المتبدية وإلى ساكنين القرى ، غير أن ارتباطهم بالأرض التي يزرعونها ، والتي يسكنون محيطها ويبنون حولها مساكنهم من الشعر والوبر أو من الطين غير المنجد يجعل تحولهم بطيئا ، والتحول يرتبط ارتباطا كليا بالمنتوج الزراعي وقيمته ، فحيث كان المنتوج الزراعي مكثفا وذا قيمة ، وحيث كانت مراعي الأغنام تدر عليهم الخير ، كان التحول بطيئا لأن البدوي يعتبر الزرع والماشية والأرض جزءا منه لا ينفصم عنه ، ولا يحاول الانفصام عنه إلا حيث دب اليأس فيه .

٣ ـ البدو الرحل : وهم الذين يعيشون في المناطق الصحراوية والهضاب الجبلية ويعتمدون في حياتهم على تربية الحيوان من غنم وبقر وجمال ، وتشكل الثروة الحيوانية مصدر رزقها وسبيل معاشها ، هؤلاء البدو دعتهم الضرورة إلى الإقامة في البادية والرحيل إليها ، لأنها تتسع لما تتسع له المدن والقرى والمثاوي ، فكان الرحيل إلى حيث توجد وسيلة الحياة للماشية ، وتقيم عند كل موضع به عشب وماء ، وعندما تشح الطبيعة بالماء وتتصحر الأرض ، يرحلون وينتقلون من صحراء إلى صحراء طلبا للماء والمسارح ، فمن كان معاشهم في الإبل فهم أكثر ظعنا وأبعد في الفقر مجالا ، لأن مسارح التلول ونباتها وشجرها لا تستغني بها الإبل في قوام حياتها عن مراعي الشجر بالفقر مع حاجتها إلى الدفء بالجبال ، ويقيم القسم الأكبر من البدو الرحل الذين اختاروا لهم في سبيل العيش تربية الحيوان من غنم وجمال وبقر يقيم هؤلاء حيث وجد الماء والعيش في الصحراء مؤلفين مراكز أمامية على الصحراء وتكون مساكنهم غالبا من الشعر ، ويختار كل بيت من البيوت البدوية أو فخذ من الفخائذ محلا لإقامته فيه ، ويسمى هذا المكان (بالمطرح) فيقال مطرح آل بيت فلان ، وتكون المطارح غالبا متقابلة وقريبة من بعضها لنجدة بعضهم البعض .

أما حياتهم المعيشية فهي تعتمد على الألبان والحبوب واللحم ، ويترددون على المدن والقرى

القريبة منهم في أوقات معينة أو في المناسبات الشعبية أو الدينية ليبيعوا بعضا من أغنامهم كما يبتاعون بعضا من لوازم العيش الضروري .

وتتميز القبائل البدوية بأنسابها الصريحة[١١٩] ، حيث إن القبائل الحضرمية البدوية في أغلبها لم يختلط بها أفراد آخرون من قبائل أخرى ، وهذا على عكس القبائل الحضرية المستقرة التي اختلطت أنسابها عن طريق مصاهرتها شرائح اجتماعية ضعيفة ، وفي هذه القبائل لا يكون هناك وجود للتقسيم الطبقي أو الاجتماعي بين أفرادها سوى وجود لبعض العائلات المستقرة في مشاوي القبيلة والذين يقومون بدور المحكمين في المشاكل التي تنشب بين القبائل ، أو بينها والسلطات التي تحكم المناطق الحضرية ، ويطلق على هؤلاء المحكمين المناصب[١٢٠] ، والسبب في عدم وجود التفاوت الاجتماعي بين أفراد القبيلة هو أن قبائل حضرموت البدوية لا تفضل حياة الاستقرار نظرا للطبيعة القاسية التي تعيشها هذه القبائل وينفر منها السكان الآخرون الذين لا يستطيعون التكيف مع ظروفها الصعبة ، بينما تظهر مظاهر التفاوت الاجتماعي في مناطق التجمعات القبلية المستقرة ، والتي تعتمد فيها القبائل على الرعية من الفئات الاجتماعية الأخرى لزراعة الأرض والقيام بالأعمال الحرفية المختلفة ، فكل الفئات الاجتماعية المتواجدة داخل حدود القبيلة ومشاويها من سادة ومشايخ وقرويين (التجار ، العمال ، مزارعين . . . إلخ) هم من مسؤولية القبيلة صاحبة الحق في الأرض ، فمن حق كل فئة أو إنسان السكن بأرض القبيلة دون الحصول على الحق في التملك ، ولهذا نجد أن الأرض الواقعة تحت سيادة القبيلة هي من أملاكها وحدها فقط ، أما الآخرون فلهم حق السكن والعمل بموجب هذا العرف القبلي[١٢١] .

استخلاصات ختامية :

تناول عدد من الدارسين التنظيم الاجتماعي القبلي في بعض مناطق اليمن من منطلقات منهجية متباينة ، ويعود السبب في هذا التباين إلى اختلاف معايير التقسيم ، أو ما يطلق عليه محددات الانقسام الاجتماعي ، فهناك من أخذ بالمعايير الطبقية بمحدداتها الاقتصادية ، فكانت اللوحة الاجتماعية عندهم تبدو مكونة من طبقتين أساسيتين : هما الإقطاع والفلاحون ، ثم فئات ثانوية هي التجار والحرفيون . . إلخ[١٢٢] ، وهناك من أخذ بالمعايير الاجتماعية التي تعتبر الصفات النسبية ، والدينية الروحية والحرفية هي المحددات التي ساهمت في بروز المراتب الاجتماعية التقليدية .

ويعتبر البعض أن التمايز الاجتماعي قام على أساس عامل الدور والوظيفة الاجتماعية ، وأن

عوامل الوراثة والدين والنسب ما هي إلا عوامل تنبثق من عامل الدور والوظيفة كعامل أساس وأنها ليست سوى أشكال لفعل هذا العامل الأساس(١٢٣) .

إن المراتب الاجتماعية التي يتشكل منها التنظيم الاجتماعي في حضرموت تتحدد بموجب المكانة الاجتماعية لكل مرتبة والتي تقوم على صيغ اجتماعية قديمة ومستحدثة ، فكل مرتبة اجتماعية تنحدر أساسا من أصول قبلية معروفة وأدت عوامل عديدة إلى تبوأ كل قبيلة في فترة تاريخية محددة مكانة اجتماعية تقوم على أساس شكل محدد من أشكال تقسيم العمل الاجتماعي انطلاقا من اعتبارات نسبية أو دينية أو روحية أو حرفية ، وكل مرتبة من هذه المراتب تتشكل إما من قبيلة عربية معروفة أصلا ونسبا كما في مرتبة السادة (آل باعلوي) ، أو تتشكل المرتبة من مجموعة بيوتات أو أسر منحدرة من أصول قبلية مختلفة كأن تنتمي إلى شخص له مكانة دينية أو روحية معروفة كما في مرتبة المشايخ ، أو أن تتشكل هذه المرتبة من قبائل حضرية قديمة كالشنافر وبعض قبائل بني ظنة ، أو بدوية محافظة على أنسابها ومناطق نفوذها ، أو من قبائل وافدة احتلت بعد استقرارها مرتبة اجتماعية ضمن النسيج الاجتماعي الحضرمي كالعسكر (يافع) ، ويمكن أن تتشكل المرتبة الاجتماعية من فئات اجتماعية مختلفة لا تعرف أصولها وأنسابها ، وأغلب هؤلاء من الحرفيين الذين يزاولون الزراعة والصيد والبناء والخدمات الاجتماعية وكل الأعمال الحرفية الأخرى كما في مرتبة الضعفاء .

إن حقيقة التراتب الاجتماعي في المجتمع الحضرمي يظهر وكأنه يستند إلى مبادئ اجتماعية «أو صيغ اجتماعية قديمة تربط قيمة الإنسان بعراقة النسب أو بالعلم بالدين أو الورع أو بالمسألة القتالية»(١٢٤) ، وأهم هذه المبادئ في نظرنا النسب والوظيفة والدور الاجتماعي وطبيعة الحرفة المتوارثة التي تزاولها هذه الجماعات ، وقد ساعد الوضع الاجتماعي للأفراد الحصول على وضع اقتصادي مرموق بالضرورة بالاستيلاء على الأرض أو بواسطة المنح والهدايا المستديمة التي يتحصل عليها منتسبو المراتب العليا ، واستطاعت النخب الاجتماعية بواسطة سيطرتها السياسية والروحية الإمساك بزمام الثروة والجاه ، وهذه السيطرة قد ساهمت في ترسيخ المكانة الاجتماعية لكل جماعة ووضعتها في سلم تراتبي معترف به بموجب مواضعات اجتماعية ترسخت بفعل الممارسة الاجتماعية ومرور الوقت ، وفي المجتمع الحضرمي ، ساعد التجانس الديني وغياب التعددية المذهبية على وحدة التصورات والمعتقدات الاجتماعية لكافة الجماعات ، حيث يستمد أفراد المجتمع تصوراتهم ومعتقداتهم الاجتماعية من لدن الطبقات المسيطرة روحيا التي تكرس

النظام التراتبي بالعودة إلى العديد من النصوص الدينية والأمثال الشعبية التقليدية .

إن المجتمع الحضرمي في بداية القرن الحالي وحتى العقد السادس منه مجتمع مجزأ إلى طبقات (مراتب) ، والناس في ذلك المجتمع مقسمون إل سادة ومشايخ وقبائل وحضر وبدو(١٢٥) وينهض هذا التقسيم من التوافق بين الانتماء الاجتماعي الإرثي ، وبين طبيعة العمل والحرف التي تزاولها تلك الطبقات فكأن التكوين الاجتماعي يوحي بوجود وتناظر تام بين المراتب الاجتماعية والتقسيم الاجتماعي للعمل ، فالسطان وحاشيته وموظفوه يمارسون الوظيفة السياسية وإدارة البلاد وهم غالبا ما ينتمون إلى طبقة القبائل ، ويتقلد السادة والمشايخ المناصب القضائية والفقهية والاستشارية والإدارية ، ويتقلد القبائل المناصب العسكرية ويمارسون الجندية والدفاع عن البلاد والأمن ، أما الحضر ويطلق عليهم الضعفة (أي الضعفاء) فهم يشكلون القاعدة العريضة للمجتمع ، ويعملون بمختلف المهن التجارية والحرفية ، إن هذا التقسيم رغم استناده الواضح إلى أساس المهنة والحرفة ، إلا أنه في حقيقة الأمر يقوم على أساس المكانة الاجتماعية الموروثة ، فلقدتربعت كل طبقة أو شريحة اجتماعية وضعا اجتماعيا وراثيا يستند إلى جملة من الصفات والامتيازات الاجتماعية وسعت إلى ترسيخ مكانتها الاجتماعية دينيا وعلميا أو سياسيا .

إن التنظيم الاجتماعي كما أشارت الدراسة يقوم على ترتيب المراتب الطبقية والفئات الاجتماعية على أساس المكانة الاجتماعية المستندة إلى أسس وقواعد نسبية وراثية ، إلا أنه لا يمكن إخفاء الطابع الحرفي والاجتماعي القائم على مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي والوظيفة والدور الاجتماعي الذي تضطلع بها كل مرتبة وفئة اجتماعية ، وظل هذا السلم التراتبي هو المحدد للانتماء الاجتماعي لأفراد المجتمع ، ويصنفون وفقا لذلك ، فيقال هذا سيد وهذا شيخ وهذا قبيلي وهذا عسكري وهذا ضعفي وهذا عبد وهذا صبي . .إلخ ، رغم أن جميع هؤلاء كانوا يرتبطون بأعمال وحرف اجتماعية مختلفة ، فيضم بحارة السفن على سبيل المثال السيد والقبيلي والشيخ والضعيف والعبد ، إلا أن تقسيم العمل داخل السفينة غالبا ما تتحكم فيه طبيعة النظام التراتبي في المجتمع ، فالنوخذة والكراني غالبا ما يكونون من أفراد المراتب الاجتماعية العليا في المجتمع ، كالسادة والمشايخ والقبائل ، ويجوز أن يشتغل أفراد المراتب الدنيا الوظائف الفنية كالصرنج والمقدمي إضافة إلى شغلهم للحرف الدنيا كالبحرية والصغايرة . وتحتل هذه المعادلة في حالة ضعف إمكانيات ومؤهلات المنتمين للمراتب العليا فيعملون بأي وظيفة ، كما

أن نبوغ أحد المنتمين للمراتب الدنيا في أداء عمله يؤهله لاحتلال وظائف فنية عليا كالصرنج والسكاني والمقدمي ، أما النواخذه والمعالمة فغالبا ما يكونون من أفراد المراتب العليا ، لأنهم ذوو مكانة اجتماعية معروفة ويرتبطون بعلاقات واسعة مع التجار كما أنهم هم المحتكرون لعلوم البحر وفن الملاحة ، ولا يجوز لنا التعميم في هذه الحالة لأن الكثير من النواخذة المعروفين كانوا ينتمون إلى مرتبة الضعفاء أو المرتبة الدنيا التي تأتي في أسفل السلم الاجتماعي .

لقد أدى عدد من العوامل إلى استمرار النظام المراتبي ومثلت تلك العوامل آلية تلقائية حافظت على شكله على أقل تقدير ، رغم المستجدات التي طرأت على مضمونه في العقود الأخيرة من تطور المجتمع الحضرمي ، فإضافة إلى الدور والوظيفة الاجتماعية التي اضطلعت بها كل مرتبة طبقية والقائم على أساس تقسيم اجتماعي للعمل كان قد ترسخ في فترات تاريخية متقدمة والذي بدوره اكتسبت تدريجيا سمات وراثية في الغالب ، فقد لعب نظام الزواج ولا يزال يلعب دورا ضامنا لاستمرارية النظام التراتبي من خلال ما يفرضه هذا النظام من عادات وتقاليد محددة لطبيعة العلاقات الاجتماعية بين مختلف مراتب المجتمع وشرائحه ، فكان الزواج ولا يزال في المراتب العليا في المجتمع يتم بموجب نظام الزواج الداخلي ، فنظرا للانقسام الاجتماعي فقد انحصر الزواج في نطاق المرتبة الاجتماعية ، ويجوز لأفراد المراتب العليا الزواج من أفراد المراتب الأقل مكانة في السلم الاجتماعي ، فالسادة على سبيل المثال يستطيعون الزواج من غيرهم في السلم الاجتماعي وغالبا ما يكون ذلك في نطاق مرتبتي القبائل والمشايخ ، في ذات الوقع الذي لا يجوز فيه أبناء هاتين المرتبتين الزواج من بنات السادة(١٢٦) .

لقد ظل نظام الزواج دون تغيير إلا من بعض الحالات النادرة ، رغم أن كل شيء في المجتمع قد تغير ، وهذا النظام كما ذكرنا الضامن الوحيد الذي حافظ على استمرار النظام التراتبي في المجتمع الحضرمي .

إن التقسيم الاجتماعي لم يعد يستند كما في السابق إلى نظام تقسيم العمل وطبيعة الحرفة التي يعمل بها كل فرد من أفراد المجتمع والذين ينتمون إلى مراتب اجتماعية متباينة ، وإذا كان الأساس الاقتصادي لهذا التقسيم قد انتهى وأصبح غالبية أفراد المجتمع يزاولون مختلف أنواع الأعمال ، إلا أن المجتمع لا يزال يقر بتقسيم الناس إلى سادة ومشايخ وقبائل وضعف وعبيد ، ولا تزال مسألة النسب والانتماء العائلي تحظى بأهمية حيوية في تحديد نطاق الزواج وعلاقاته .

ولقد أدت الهجرة إلى الحفاظ على الوضع التراتبي السابق من جهة ، وإلى حدوث حراك

اجتماعي لعدد من أفراد الفئات الدنيا من جهة أخرى ، وهو حراك اقتصادي أكثر منه اجتماعي ، وقد أدركت المراتب العليا في المجتمع أهمية الهجرة في الحفاظ على الفروقات الاجتماعية الناجمة عن المكانة الاجتماعية الموروثة وتوزيع مصادر الثروة والقوة ، وأهمية ذلك في تعزيز موقعها الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية(١٢٧) .

كما أدت هجرة ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى بقاء الفروقات في توزيع الثروة والسلطة لصالح تلك الفئات مما ساعد على استمرار نظام التراتب الاجتماعي وتعزيزه ، فإن الهجرة بعد الحرب أيضا قد ساهمت في تعزيز الوضع السابق حتى الستينيات من هذا القرن عندما أصبح التعليم نظاما رسميا في حضرموت ، وعندما سنحت فرصة جديدة للهجرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان الشيء الملفت للنظر أن المهاجرين الذين أخذوا بزمام المبادرة في الهجرة إلى عدن والحجاز والخليج العربي هم من المنتمين إلى المراتب العليا في المجتمع من السادة والمشايخ والقبائل ، وذلك نظرا للخبرة المكتسبة من أسفارهم إلى الهند والشرق الأقصى ، وللمدخرات التي حصلوا عليها ، مما أعطاهم الأفضلية والمقدرة على الهجرة أكثر من غيرهم من الفئات الاجتماعية الدنيا ، كما أن هؤلاء كانوا أكثر ثقافة وعلما من المساكين والضعفاء ، وهذا مكنهم من الحصول على وظائف كتابية ، وهي وظائف تعطي لصاحبها دخلا أكبر واعتبارا أفضل من تلك الوظائف الحرفية والدنيا(١٢٨) .

أما التغيير الأكبر الذي شهده المجتمع وأدى إلى عملية حراك اجتماعي واسعة النطاق فكان بسبب التحولات العميقة التي شهدها البناء السياسي والاقتصادي في نهاية الستينيات والذي أصبح من خلاله أفراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية يشغلون المراكز السياسية والإدارية والاجتماعية وفقا لاعتبارات جديدة ومعايير مستحدثة يأتي في المقدمة المعيار السياسي والطبقي ثم الكفاءة العلمية والإدارية ، وقد تمخض عن الوضع الجديد تبدلات كبيرة على مستوى التنظيم الاجتماعي ، وقد ساعد التعليم والهجرة الحديثة والتغيرات البنيوية على كمون ظاهرة المراتب الاجتماعية ، ولكن من الناحية العملية ظل الناس يمارسون تقاليدهم وعاداتهم المرتبطة بالنظام التراتبي ، وحافظ نظام المراتبية رغم المؤثرات القوية التي تعرض لها النظام الأسري ومنظومة العادات والتقاليد المرتبطة به .

لقد تغيرت الخريطة الاجتماعية في الجنوب بشكل عام وفي حضرموت بشكل خاص ومارس النظام الثوري أساليب ثورية في القضاء على النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

للمراتب العليا بواسطة القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التي تمكنت من خلالها الدولة من السيطرة على مقدرات تلك المراتب وتجريدها من النفوذ الاقتصادي وتأميم ممتلكاتها في المدينة والريف ، واستفزت الطبقة الدنيا للثورة على المراتب العليا التي صنفت بأسماء جديدة كالإقطاع وشبه الإقطاع والبرجوازية والكومبرادورية والكهنوت ، وتجلى ذلك في مظاهرات وانتفاضات الفلاحين للسيطرة على الأرض وانتفاضات الصيادين للسيطرة على قوارب الصيد .

وقد نظر النظام الثوري إلى المجتمع باعتباره مجتمعا طبقيا يتكون من البرجوازية الكبيرة (الكومبرادور) وكبار موظفي الدولة في الحكم السلاطيني ، والمثقفين والبرجوازية الصغيرة والعمال في المدينة ، والإقطاع وشبه الإقطاع والفلاحين في الريف .

وبعد سلسلة الإجراءات الثورية لم يعد للبرجوازية الكومبرادورية والإقطاع وشبه الإقطاع أي وجود بعد أن جردوا من ممتلكاتهم وبيوتهم فمنهم من فضل المغادرة إلى الخارج ، ومنهم من لم يتمكن وأصبح في عداد الطبقات الكادحة .

وفي بداية التسعينيات أدى التغير البنيوي السياسي والاقتصادي والعقائدي بعد وحدة شطري اليمن إلى إفساح المجال للقيم التقليدية الكامنة بالظهور مرة أخرى ، وأدت الظروف الجديدة المرافقة لتوحيد أقاليم اليمن وإعادة تشكيل المؤسسات على توفير الأرضية المناسبة لاستعادة الأشكال الاجتماعية التقليدية كجزء من الممارسة السياسية والاجتماعية لدولة الوحدة .

وقد تجلت بعض مظاهر ذلك التحول في إعادة تشكيل التشكيلات القبلية الحضرية والبدوية التي تلاشت في فترة ما بعد الاستقلال في جنوب اليمن ، واستعاد زعماء القبائل سلطتهم على أفراد قبائلهم ولو بشكل اسمي ، كما قام أبناء المراتب الأخرى كالسادة والمشايخ على إعادة ترتيب أوضاعهم وقاموا بتنصيب زعماء لهم وأصبحوا يمارسون طقوسهم وعاداتهم الاجتماعية والدينية بكل حرية ، وأصبحوا يظهرون كأمثالهم من القبائل كجماعات متميزة في المجتمع .

وقد اعترفت الدولة رسميا بهؤلاء الشيوخ والزعماء وقدمت لهم التسهيلات التي من شأنها إعادة الأدوار التقليدية للقبائل والمراتب الاجتماعية ، لكن هذه التشكيلات القبلية والاجتماعية أضعف من أن تضطلع بأي دور حقيقي وبارز من أجل الحفاظ على قوتها ووحدتها وانسجامها ، وذلك بسبب الضعف الذي أصاب القبائل والمراتب الاجتماعية في ظل النظام الثوري السابق في جنوب اليمن ، وبفعل عملية الحراك الاجتماعي التي تعرض لها المجتمع تحت سيطرة ذلك

النظام ، وأيضا بسبب سياسة الترغيب والترهيب التي يمارسها النظام الجديد إزاء تلك التشكيلات واختراق عناصره لها والذين غالبا ما ينتمون إلى نفس تلك التشكيلات ، كل تلك الأسباب تحول دون القيام بأي دور مؤثر على سطح الحياة السياسية والاجتماعية ، بعكس ما هو قائم في شمال اليمن حيث لا يزال للقبيلة فعل اجتماعي وسياسي بارز .

إن التحولات التي شهدتها حضرموت في ظل النظام السياسي الذي ظهر على امتداد جنوب اليمن والتي أصبحت حضرموت جزءا منه وما ترتب عليه من بروز ملامح بنيوية مختلفة ، وأيضا التحولات التي شهدها اليمن بعد وحدته والملامح البنيوية الجديدة في ظل النظام الجديد في حضرموت يتطلب دراسة أخرى حول هذا المجتمع ونأمل أن تكون في جهد علمي مستقبلي بإذن الله تعالى .

الهوامش :

(١) على أثر مساعدة بريطانيا للسلطان القعيطي للاستيلاء على مدينة المكلا ، أبرمت عاهدة الحماية في عام ١٨٨٨ والتي نصت على قبول السلطان القعيطي الحماية البريطانية على حضرموت ، كما أبرمت بريطانيا معاهدة الحماية الجديدة عام ١٩١٨ والتي وافق عليها السلطان الكثيري ، حيث التزم بمعاهدة الحماية المبرمة بين القعيطي والإنجليز ، ووافق كل من القعيطي والكثيري على أن تكون السلطنتان إقليما واحدا تابعا للسلطان القعيطي ، انظر محمد عبدالكريم عكاشة ، التطور السياسي لحضرموت ١٩١٨ ـ ١٩٦٧ ، وثائق الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت ١٩٠٠ ـ ١٩٦٣ ، جامعة عدن ، كلية التربية بالمكلا ١٩٨٩ ، ص ١٧٩ ـ ١٨٤ .

٢ ـ لمزيد من السيطرة ومد النفوذ في مختلف مناطق حضرموت أقدمت الدولة القعيطية على إلغاء نظام الإتاوات الذي يعتبر مصدرا من مصادر دخل الجماعات القبلية في حضرموت ، كما ألغت بعض الامتيازات الممنوحة للقبائل والسادة ـ كالإعفاء من دفع العشور . انظر عادل الكسادي «أنماط المعيشة التقليدية في حضرموت» ، بحث غير منشور .

٣ ـ ثريا التركي ودونا لندكول ، مجتمع ما قبل النفط في الجزيرة العربية : فوضى قبلية أم مجتمع مركب ، المستقبل العربي ، العدد ١٤١ ، ١٩٩٠ ، ص ٤١ .

٤ ـ عمد النظام السابق في جنوب اليمن إلى محاربة المراتب الاجتماعية العليا في المجتمع كالسادة والقبائل والطبقات الحاكمة ، فقد شن حملات تطهير واسعة للقيادات العسكرية في الجيش من القبائل ، كما مارس البطش بالسادة وأبطل الكثير من الطقوس التي كانت تمارسها ، وقام بالتنكيل بالعلماء والمثقفين ، وقام بحملة واسعة للحط من قيمة هذه المراتب ، وذلك انطلاقا من المقولات الثورية التي استند إليها النظام كالصراع الطبقي ، وسلطة العمال والفلاحين ، ودفع بالمراتب الدنيا لاحتلال المواقع السياسية والعسكرية والإدارية ، أما في ظل دولة الوحدة فقد قام النظام الجديد بإفساح المجال للمراتب الاجتماعية القديمة للعودة وممارسة حياتها الاجتماعية والثقافية والسياسية موظفا هذه الطبقات لمحاربة مفاهيم النظام الثوري في الجنوب التي ترسخت في العقود الماضية ، وفي ذات الوقت أشاع أشكالا من الفوارق الطبقية والقبلية بين سكان الجنوب كما هو الحال في المناطق الشمالية من اليمن .

٥ ـ عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ١٩٩٨ ، ص ٧٢ .

٦ ـ حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

٧ ـ عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، ص ٦٣ .

٨ ـ عبدالهادي الجوهري ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

٩ ـ محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤ .

١٠ ـ خلدون النقيب ، القبلية السياسية ، الكويت ، ١٩٩٦ ، ص ٩ .

١١ ـ ثريا التركي ودونا لندكول ، مصدر سابق ، ص ٤٣ ، العدد (١١) ١٩٩٠ ص ٤٣ ، وأيضا : فر هوليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٥ ، ص ١٢ ـ ١٣ .

١٢ ـ الموسوعة الفلسفية ، ص ٢٥٩ .

١٣ حليم بركات ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

١٤ - Ingrams, W. H. Hadramout, Areport on the Social Economic & Political Condition of the Hadramout 1936, London.

١٥ ـ انظر سيرجنت ، مصادر التاريخ الحضرمي ، ترجمة سعيد عبدالخير النوبان ، مطبعة جامعة عدن سادة حضرموت ، ص ١٠٦ ـ ١١٩ .

١٦ ـ انظر محمد عبدالقادر بامطرف ، المعلم عبد الحق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ١٩٥ ـ ٢٤٤ .

١٧ - Abdalla, Bujra. The Politics of Stratification, Study of Political Change in a South Arabian Town, Oxford, 1971, P. 13.

١٨ ـ انظر سليمان خلف ، الأنثروبولوجيا السياسية دراسة نقدية للاتجاهات والمناهج في الأنثروبولوجيا السياسية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثالثة عشرة ،

الرسالة التاسعة والسبعون ١٩٩٢ ، ص ٦٢ .

١٩ـ انظر ملخص أوراق المؤتمر في شبكة الإنترنت ، خاصة ورقة الدكتور عبدالله البحرا ، وقد انعقد المؤتمر تحت عنوان South Arabian Migration Movements in the Indian Ocean: The Hadhrami Case, 1750 - 1967.

٢٠ ـ انظر عبدالعزيز بن عقيل ، اللوحة العامة للتركيب الأثنو ـ قبلي في حضرموت (١) ، مجلة الثقافة ، وزارة الثقافة والسياحة في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، العدد ٢١ ، ص ١٣ .

٢١ ـ عبدالرحمن بن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

٢٢ ـ انظر محمد عبدالقادر بافقيه ، في العربية السعيدة ، الأنساب اليمنية عناصرها ومصادرها ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، دار الفكر ، بيروت ، ج٢ ، ص ٢١٥ .

٢٣ ـ المصدر السابق ، ص ٧٤ ـ ٧٥ .

٢٤ ـ جاء في النقوش أن لفظة شعب لم تكن قاصرة على الأقوام العربية في جنوب الجزيرة ، بل إن سكان الممالك العربية الشمالية بدءا بالأزد ومرورا بنزار وانتهاء بفسان عرفوا في النقوش بأنهم شعوب ، وبلا شك فإن مفهوم القبيلة قد يأتي بمعنى شعب وإن شعب يأتي أحيانا في سياق بمعنى اتحاد أو جماعة أو شعوب (قبائل) . المصدر السابق ، ص ٧٤ ـ ٧٥ .

٢٥ ـ انظر خلدون النقيب ، القبلية السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

٢٦ ـ فرد هوليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٥ ، ص ١٢ ـ ١٣ .

٢٧ ـ انظر محمد عبدالله المطوع ، التنمية والتغير الاجتماعي في الإمارات ، دار الفارابي ، لبنان ، ١٩٩١ ، ص ١٣ نقلا عن :

Haliday,Fred. Arabia without Sultans, Pelican, London 1975,P. 38.

٢٨ ـ من المعروف أن النسابين يرجعون العرب إلى أصلين قحطان وعدنان ، وينقسم كل أصل من هذين الأصلين إلى فروع ، ويحدد «ابن الكلبي» هذه الفروع في مؤلفه جمهرة النسب بالتالي : الجذم ، الجماهير ، الشعب ، القبيلة ، العمائر ، البطن ، الأفخاذ ، العشائر ، وهناك الفصائل والرهط والمشنة . انظر ابن الكلبي ، جمهرة النسب ، ص ٤١٤ .

وجاء في كتاب «العمدة» «لابن رشيق» ، قال الزبير بن بكار : (العرب ست طبقات ـ شعب ، قبيلة ، عمارة ، بطن ، فخذ ، وفصيلة . فمضر شعب ، وربيعه شعب ، ومذحج شعب ، وحمير شعب ، وأشباههم ، وإنما سميت الشعوب ، لأن القبائل تشعبت منها ، وسميت القبائل لأن العمائر تقابلت عليها . وأسد قبيلة ، وإن ابن أسد عمارة ، والشعب يجمع القبائل ، والقبائل تجمع العمائر ، والعمارة تجمع البطون ، والبطون تجمع الأفخاذ ، والأفخاذ تجمع الفصائل) . انظر صالح هواش المسلط ، من أنساب العرب العاربة ، دار المعرفة ، دمشق ، ١٩٩٤ ، ص ٥ ـ ٦ .

٢٩ ـ انظر زهير مشارقة ، الحياة الاجتماعية عند البدو ، ص ٧٠ .

٣٠ ـ المصدر السابق ، ص ٧٠ ـ ٧١ .

٣١ ـ انظر س . ب . مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ١٩٩٠ ، الطبعة الرابعة ، ص ٢٨٢ .

٨٢ ـ حليم بركات ، المجتمع العربي ، مصدر سابق ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

٣٣ ـ محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

٣٤ ـ المصدر السابق ، ص ١٩ .

٣٥ ـ المصدر السابق ، ص ١٨ .

٣٦ ـ خلدون حسن النقيب ، بناء المجتمع العربي ، بعض الفروض الحثية ، المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، ١٩٨٥ ، ص ٢٦ .

٣٧ ـ محمود عبدالفضيل ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

٣٨ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩ .

٣٩ ـ حليم بركات ، المجتمع العربي ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ ـ ١٤٧ .

٤٠ ـ محمود عبدالفضيل ، مصدر سابق ، ص ٣٠ ـ ٣٢ .

٤١ ـ المصدر السابق ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

٤٢ ـ ثريا التركي ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

٤٣ ـ محمود عبدالفضيل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

٤٤ ـ خلدون النقيب ، القبلية السياسية ، مصدر سابق ، ص ٩ .

٤٥ ـ أب . درسك وسانت جون ، مراحل الخصوبة بين قبائل اليمن ، بحث في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ لبعض القبائل اليمنية في المنطقة الشمالية الغربية ، جامعة أكسفورد ، ص ٢ ـ ٦ ، نقلا عن فضل أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن بين الاستقرار والتغير ، مطبعة الكاتب ، ١٩٨٥ .

٤٦ ـ رودو كناكيس ، الحياة العامة للدول العربية الجنوبية . ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ، نقلا عن قائد الشرجبي ، القرية والدول في المجتمع اليمني ، دار التضامن ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

٤٧ ـ قائد الشرجبي ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ .

٤٨ ـ جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب ، ج ٧ ، ص ١٤١ .

٤٩ ـ أحمد القصير ، شرخ في بنية الوهم ، الهجرة والتحول في اليمن ، دار ثابت ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٠ .

٥٠ ـ هانزكروز ، الأنظمة القبلية والتركيب الاجتماعي حالة الجمهورية العربية اليمنية ، نقلا عن أحمد القصير ، الهجرة والتحول في اليمن ، ص ٢٣٠ .

51-Gerholm T.Markt, Moqui Mafraj,Social in Quality inYemeni town, Department of Social Anthropology, University of Stockholm, 1977, P. 109.

نقلا عن المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .

٥٢ ـ فضل أحمد أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .

٥٣ ـ المصدر السابق ، ص ٣٧ .

٥٤ ـ المصدر السابق ، ص ٩٨ .

٥٥ ـ المصدر السابق ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

٥٦ ـ المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

٥٧ ـ المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

٥٨ ـ انظر في هذا الصدد فضل أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ ـ ٢٤٩ ، وخالد عبدالجليل ، البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن ، دراسات يمنية ، ١٩٩١ ، العدد ٤٣ ، ص ٢١١ ـ ٢٤٨ ، وقائد الشرجبي ، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٥٩ ـ انظر محمود عبدالفضيل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

٦٠ ـ خلدون النقيب ، القبلية السياسية ، مصدر سابق ، ص ٩ .

٦١ ـ المصدر السابق ، ص ٩ .

٦٢ ـ حول تسمية حضرموت انظر محمد عبدالكريم عكاشة ، قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ١٨٣٩ ـ ١٩١٨ ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٥ .

٦٣ ـ انظر عادل الكسادي ، أنماط المعيشة التقليدية في حضرموت ، بحث غير منشور .

٦٤ ـ انظر علوي بن طاهر الحداد ، تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى ، تحقيق ضياء شهاب الدين ، ص ١٧٠ .

٦٥ ـ لمزيد من المعلومات حول الصراع السياسي في حضرموت في نهاية القرن التاسع عشر وحتى ستينات القرن العشرين ، انظر محمد عبدالكريم عكاشة ، قيام السلطنة العيطية والتغلغل الاستعماري في حضرموت ، مصدر سابق . وأيضا التطور السياسي لحضرموت ١٩١٨ ـ ١٩٦٧ لنفس المؤلف ، وثائق الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت ١٩٠٠ ـ ١٩٦٣ ، جامعة عدن ، كلية التربية بالمكلا ١٩٨٩ .

٦٦ ـ انظر فضل أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .

٦٧ ـ عبدالعزيز بن عقيل ، التركيب الأثنوغرافي ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

٦٨ ـ محمد عبدالقادر بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ .

٦٩ ـ عبدالعزيز بن عقيل ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

٧٠ ـ المصدر السابق ، ص ١٥ .

٧١ ـ يحدد عبدالعزيز بن عقيل الوحدات التي يتكون منها البناء القبلي في حضرموت من : ١ ـ الأسرة الممتدة . ٢ ـ آل ، الفخيدة . ٣ ـ القبيلة ، البطن ، البيت . ٤ ـ الحلف القبلي أو الاتحاد

القبلي . المصدر السابق ، ص ١٥ ـ ١٨ .

٧٢ ـ المصدر السابق ، ص ١٦ .

٧٣ ـ المصدر السابق ، ص ١٧ .

٧٤ ـ انظر علي حسن وعبدالرحمن الملاحي ، تاريخ الصراع الحمومي القعيطي ، وثائق الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت ، جامعة عدن ، كلية التربية ، المكلا ، ص ٢٠٩ .

٧٥ ـ انظر محمد عبدالقادر بامطرف ، في سبيل الحكم ، دار الهمداني ، عدن ، ١٩٨٣ ، الطبعة الثانية ، ص ١١ .

٧٦ ـ انظر عبدالعزيز بن عقيل ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

٧٧ ـ المصدر السابق ، ص ١٧ .

٧٨ ـ انظر بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ١٦٩ ، وانظر أيضا سيرجنت ، سادة حضرموت ، مصدر سابق ، ص ١١٠ ـ ١١١ .

٧٩ ـ خلدون النقيب ، القبلية السياسية ، مصدر سابق ، ص * * * .

٨٠ ـ بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

٨١ ـ المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

82 - Abdalla, Bujra. The Politics of Stratification. A Study of Political Change in South Arabian Town Oxford, 1971, P. 2.

٨٣ ـ انظر خالد عبدالجليل ، البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن ، دراسات يمنية ، العدد ٤٣ ، ١٩٩١ ، صنعاء ، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ .

٨٤ ـ بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .

٨٥ ـ انظر عبدالجليل شاهر ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ .

٨٦ ـ بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣ .

٨٧ ـ عبدالجليل شاهر ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ .

٨٨ - انظر Bujra, P. 35036.

٨٩ـ بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ .

٩٠ـ المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

٩١ - Bujra, P. 37.

92 - BID, P. 13.

٩٣ـ انظر بامطرف ، المعلم عبدالحق ، ص ١٩٦ ، و IBID, P. 32 .

94 -Bujra, P. 34.

95 - IBID, P. 33.

٩٦ـ انظر سعيد عوض باوزير ، صفحات من التاريخ الحضرمي مكتبة الثقافة ، عدن ، ص ٩٠ .

97 - Bujra, P. 39.

98 - IBID, P. 39.

99 - Ingram, W. H. Hadramout, A Report on the Social Economic and Policital Condition of the Hadramout 1936. P. 42-43.

١٠٠ـ انظربامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ٢٢٥ .

١٠١ـ انظر عادل الكسادي ، مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا ، اليمن ، مجلة شؤون اجتماعية ، الشارقة ، الإمارات ، العدد ٥٣ ، ١٩٩٧ ، ص .

١٠٢ـ انظرعادل الكسادي ، صناعة الملاحة البحرية التقليدية في اليمن ، مجلة الفن والتراث الشعبي ، رأس الخيمة ، الإمارات ، ١٩٩٦ ، العدد ٣ ، ص ٦٢ـ ٦٣ .

١٠٣ـ بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ٢٢٥ .

١٠٤ـ انظر جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .

١٠٥ـ انظرعبدالجليل شاهر ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥ .

١٠٦ـ انظر ليلى عقيل ، التركيب الطبقي ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .

١٠٧ـ يندل فيليس ، تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، الطبعة الرابعة ، سلطنة عمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ١٩٩٤ ، ص ١٤٠ .

١٠٨ ـ انظر بامطرف ، في سبيل الحكم ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ ، وأيضا انظر ؛ محمد عبدالله المطوع ، التنمية والتغير الاجتماعي ، دار الفارابي ، ١٩٩١ ، ص ٣٠ .

١٠٩ ـ طبيعة العلاقة بين العبيد وأسيادهم علاقة معروفة وتؤكدها الوصايا التي يتركها بعض الناس وفيها إشارات واضحة لطبيعة تلك العلاقة الإنسانية الخالصة .

١١٠ ـ انظرعلوي بن طاهر الحداد ، الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها ، سنغافورة ، ١٩٤٠ ، ص ٧٦ ـ ٧٧ .

١١١ ـ المصدر السابق ، ص ٧٦ .

١١٢ ـ انظرالتركيب الطبقي في اليمن ، مصدر سابق ، ص ١١٧ ـ ١١٨ .

113 - Bujra, P. 40-42.

١١٤ ـ ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، دار الكتاب اللبناني ، المجلد (١) ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٢ .

١١٥ ـ المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

١١٦ ـ حليم بركات ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

١١٧ ـ انظرعبدالقادر محمد الصبان ، لمحة عن حياة البادية ، مؤسسة الطباعة والنشر ، عدن ١٩٧٨ ، ص ٨ ـ ١٠ .

١١٨ ـ ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، مصدر سابق ، ص ٢١٢ .

١١٩ ـ الصريح من النسب إنما يوجد للمتوحشين في القفر من العرب ومن في معناهم ، انظر المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

١٢٠ ـ المنصب وجمعها (المناصب) مكانة روحية واجتماعية يتحصل عليها بعض الأفراد من مرتبتي «السادة» «المشايخ» والذين وصلوا إلى درجة من التفقه في العلم الديني وإحاطتهم بشؤون الحياة الاجتماعية والقبلية ، وبموجب ذلك يتحول «السيد» أو «الشيخ» إلى مرجع «ديني» و«اجتماعي» لمجموعته ، ويصبح في عيون الناس قادرا على فعل الكرامات (الخوارق) والأفعال التي لا يستطيع الشخص العادي الإتيان بها .

ويوجد «مناصب» من السادة أو المشايخ لمعظم التجمعات القبلية الحضرية منها والبدوية ،

فالسادة من آل العيدروس هم مناصب لبعض فروع قبيلة الحموم والقبائل الشنفرية والتميمية ، والسادة من آل الشيخ أبو بكر هم مناصب لقبيلة يافع والمهرة والمناهيل ، والسادة من آل العطاس هم مناصب قبائل نوح وقبائل الجعدة ونهد ، والمشايخ من آل باعباد هم مناصب لبعض فروع قبائل الحموم ، والمشايخ من آل العمودي هم مناصب لبعض قبائل دوعن ، والمشايخ من آل ابن إسحاق هم مناصب لبعض قبائل نهد والصيعر .

١٢١ ـ مقابلة مع محمد برك التميمي أحد أفراد قبيلة آل تميم .

١٢٢ ـ انظر خالد عبدالجليل ، البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن ، مصدر سابق ، ص ٢١٨ .

١٢٣ ـ المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

١٢٤ ـ حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق ، ص ٢٢ .

١٢٥ ـ انظر بامطرف ، المعلم عبدالحق ، مصدر سابق ، ص ١٩٥ .

١٢٦ ـ انظر عادل الكسادي ، مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا ، مصدر سابق ، ص ٧١ ـ ٧٢ .

127 - Bujra. P. 76-88.

128 - IBID, P, 76-88.

المصادر والمراجع :

١ ـ ابن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، دار الكتاب اللبناني ، المجلد (١) ، ١٩٨٣ .

٢ ـ ابن الكلبي ، جهرة النسب ، المركز الثقافي ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة .

٣ ـ أحمد القصير ، شرخ في بنية الوهم الهجرة والتحول في اليمن ، دار ثابت ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٤ ـ ثريا التركي ودونا لندكول ، مجتمع ما قبل النفط في الجزيرة العربية فوضى قبلية أم مجتمع مركب ، المستقبل العربي ، العدد ١٤١ ، ١٩٩٠ .

٥ ـ جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب ، ج ٧ .

٦ ـ حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٧ ـ حنا بطاطو ، . الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق .

٨ ـ خلدون النقيب ، القبلية السياسية ، الكويت ، ١٩٩٦ .

٩ ـ خلدون النقيب ، بناء المجتمع العربي ، بعض الفروض البحثية ، المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، ١٩٨٥ .

١٠ ـ خالد عبدالجليل ، البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن ، دراسات يمنية ، العدد ٤٣ ، ١٩٩١ ، صنعاء .

١١ ـ زهير مشارقة ، الحياة الاجتماعية عند البدو ، ص ٧٠ .

١٢ ـ سليمان خلف ، الأنثروبولوجيا السياسية : دراسة نقدية للاتجاهات والمناهج في الأنثروبولوجيا السياسية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثالثة عشرة ، الرسالة التاسعة والسبعون ، ١٩٩٢ .

١٣ ـ سعيد عوض باوزير ، صفحات من التاريخ الحضرمي ، مكتبة الثقافة ، عدن .

١٤ ـ سيرجنت ، مصادر التاريخ الحضرمي ، ترجمة سعيد عبدالخير النوبان ، مطبعة عدن ، ١٩٩٠ .

١٥ ـ صالح هواش المسلط ، من أنساب العرب العاربة ، دار المعرفة ، دمشق ، ١٩٩٤ .

١٦ ـ طيب تيزيني ، الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى ، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي منذ بداياته حتى المرحلة المعاصرة ، دار دمشق ، ١٩٨٢ ، ج ٢ .

١٧ ـ عادل الكسادي ، أنماط المعيشة التقليدية من حضرموت ، بحث غير منشور .

١٨ ـ عادل الكسادي ، مظاهر تغير الأسرة الحضرية من مدينة المكلا اليمن ، مجلة شؤون اجتماعية ، الشارقة ، الإمارات ، العدد ٥٣ ، ١٩٩٧ .

١٩ ـ عادل الكسادي ، صناعة الملاحة البحرية التقليدية من اليمن ، مجلة الفن والتراث الشعبي ، رأس الخيمة ، الإمارات ، ١٩٩٦ ، العدد ٣ .

٢٠ ـ عبدالهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .

٢١ ـ عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة ، الإسكندرية .

٢٢ ـ عبدالعزيز بن عقيل ، اللوحة العامة للتركيب الأنثوقبلي من حضرموت(١٠) ، مجلة

الثقافة ، وزارة الثقافة والسياحة في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، العدد ٢١ .

٢٣ ـ عبدالرحمن بن خلدون ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٢٤ ـ علوي بن ظاهر الحداد ، تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى ، تحقيق ضياء شهاب الدين .

٢٥ ـ علوي بن طاهر الحداد ، الشامل في تاريخ حضرموت ومخاليفها ، سنغافورة ، ١٩٤٠ .

٢٦ ـ علي حسن وعبدالرحمن الملاحي ، دتاريخ الصراع الحمومي القعيطي ، وثائق الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت ، جامعة عدن ، كلية التربية ، المكلا .

٢٧ ـ عبدالجليل شاهر ، البنية الاجتماعية التقليدية في اليمن ، دراسات يمنية ، العدد ٤٣ ، ١٩٩١ ، صنعاء .

٢٨ ـ عبدالقادر محمد الصبان ، لمحة عن حياة البادية ، مؤسسة الطباعة والنشر ، عدن ، ١٩٧٨ .

٢٩ ـ فرد هوليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٥ .

٣٠ ـ فضل أحمد أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير ، مطبعة الكاتب ، ١٩٨٥ .

٣١ ـ قائد الشرجبي ، القرية والدولة في المجتمع اليمني ، دار التضامن ، بيروت ، ١٩٩٠ .

٣٢ ـ قائد الشرجبي ، الشرائح الاجتماعية والتقليدية في المجتمع اليمني ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٣٣ ـ ليلى عقيل ، التركيب الطبقي .

٣٤ ـ محمد عبدالكريم عكاشة ، التطور السياسي لحضرموت ١٩١٨ ـ ١٩٦٧ ، وثائق الندوة العلمية التاريخية حول المقاومة الشعبية في حضرموت ١٩٠٠ ـ ١٩٦٣ ، جامعة عدن ، كلية التربية بالمكلا ، ١٩٨٩ .

٣٥ ـ محمد عبدالكريم عكاشة ، قيام السلطنة القعيطية والتغلغل الاستعماري في

حضرموت ١٨٣٩ ـ ١٩١٨ ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٥ .

٣٦ ـ محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية ، والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ، ١٩٨٨ .

٣٧ ـ محمد عبدالقادر بامطرف ، المعلم عبدالحق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٤ .

٣٨ ـ محمد عبدالقادر بامطرف ، في سبيل الحكم ، دار الهمداني ، عدن ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ .

٣٩ ـ محمد عبدالقادر بافقيه ، في العربية السعيدة ، الأنساب اليمنية عناصرها ومصادرها ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، دار الفكر ، بيروت ، ج ٢ .

٤٠ ـ محمد عبدالله المطوع ، التنمية والتغير الاجتماعي في الإمارات ، دار الفارابي ، لبنان ، ١٩٩١ .

٤١ ـ مايلز ، لخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ١٩٩٠ ، الطبعة الرابعة .

٤٢ ـ ويندل فليبس ، تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، الطبعة الرابعة ، سلطنة عمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٩٤ .

43- Abdalla, Bujra. The Politics of Stratification, Study of Political Change in a South Arabian Town. Oxford, 1971, P. 13.

44 - Anagrams, W. H. Hadramout, Areport on the Social Economic & Political Condition of the Hadramout, 1936, London.